

بحث / دراسة  
حول مستقبل الصحافة  
المكتوبة في تونس

---

أعد هذه الوثيقة خبير مستقل في إطار برنامج دعم وسائط الأتصال بتونس ميديا- آب الذي يموله الاتحاد الأوروبي وينقذه المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين (كابجك)، ويدعمه تآلف يشارك فيه كل من: بارتيسييب و فرنسا ميديا موند و دويتشه فيله، وأنسا والمادة 19. ومحتوى الوثيقة هو مسؤولية الخبير وحده، ولا يلزم في شيء الاتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء فيه ولا المركز الإفريقي أو مختلف أعضاء التآلف.

## تلخيص

أنجزت هذه الدراسة في إطار برنامج دعم وسال الإعلام في تونس -PAMT MEDIA UP الممول من الاتحاد الأوروبي والذي يديره المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين (CAPJC) مستفيدا من الدعم التقني الذي يوفره مجمّع برتسيب "PARTICIP" الذي يضمّ فرانس ميديا موند France Media Monde. دوتشي فلي (Deutsche Welle) وأنسا (ANSA) والمادّة 19 تونس (Article 19 Tunisie) ..

أعدّ هذا البحث من قبل ثلاثة خبراء مستقلين تحت إشراف هيلان دلماس Hélène Delmas خبيرة من ميديا آب

(Media Up) محتوى هذه الوثيقة العلمية هو مسؤولية المؤلفين وحدهم ولا يلزم في شيء الاتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء فيه ولا المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين (CAPJC) أو مختلف أعضاء المجمع.

لا يفوت مؤلفو البحث شكر كل من التقوا بهم لرحابة صدرهم لتخصيصهم الوقت الكافي ولجودة مساهماتهم وخاصة الجامعة التونسية لمديري الصحف تحت إشراف الطيب الزهار ويخصون بالذكر السيد محمد لعروسي بن صالح المدير التنفيذي، تعاونية التوزيع «الموزع» بإدارة أحمد ريزة وخصوصا سامية مناع وخبیب مليكي. وبصفة عامة يتوجه مؤلفو الدراسة بالتحية إلى مديري مؤسسات الصحافة المكتوبة لما خصصوه من وقت طيلة إنجاز هذا البحث ولنوعية مساهماتهم ولا يفوتهم أن يعتذروا مسبقا عن كل سهو أو خطأ رغم حرصهم الشديد عن تفادي ذلك. إنّ المشهد الاتصالي في تونس متحرّك إلى أبعد الحدود، لذلك فإن المعلومات سرعان ما تتجاوزها الأحداث باستثناء النصوص القانونية والترتيبية السارية عند إنجاز هذه الدراسة.

ختاما فإن استعمال صيغة المذكر في التقرير باللغة الفرنسية هدفه الأساسي التخفيف وليست التمييز بين الجنسين.

«في الواقع تقييم وسائل الإعلام في تونس بعد الثورة سلبي لأن المعلومة نادرا ما تكون ناجعة ودقيقة ذلك أن الصحفيون غالبا ما يخلطون بين الحرية والتشهير والشتم. النقد الصحيح غير كافي»

حاتم مراد، أستاذ العلوم السياسية

لابراس 29 أوت 2018

7	ملخص	■
13	إطار الدراسة	■
13	السياق	
14	الأهداف	
16	تحديد مجال البحث	
16	مقاربة منهجية	
19	نقاط القوة ونقاط الضعف	
20	خارطة القطاع	■
20	إطار قانوني في تطور	
23	عرض يتراجع	
23	الصحافة اليومية	
24	المجلات	
26	صحافة الأحزاب	
27	الصحافة الجهوية	
28	عملية ترشيد طال تأجيلها	
32	وفاة معلنة أم تحول في الصحافة المكتوبة؟	■
32	أزمة طلب	
33	هروب القراء	
36	مستقبل الصحافة المكتوبة يعتمد أيضا على الشباب	
38	انعدام الثقة لدى المستثمرين التونسيين	
41	غياب كبار المستثمرين من الخروج من الإستثمار العائلي	
42	.....أيضا أزمة عرض	
43	نسيج صناعي قديم	
44	تحول عام في المشهد الإعلامي	
45	وسائل إعلام تفكر في قرائها؟	
50	التحول الرقمي لتفادي الإندثار	■
50	نموذج اقتصادي يستوجب المراجعة	
50	الإعتماد المفرط على التمويل العمومي	
54	العبئ الساحق للمشتريات والديون	
55	تطور الأنشطة الموازية للطباعة داخل الصحف	
56	أهمية تثمان المضامين (وجمهور القراء) الرقمية	

---

57	..... الأزمة؟ عن أيّ أزمة نتحدث
58	..... وضع القارئ مجددا في محور النقاش
60	..... ضرورة بعث تعاونيات: مثال إصلاح التوزيع
61	..... ماذا لو كانت الأزمة تتمثل في إعادة التموقع

# ملخص

يندرج هذا البحث الدراسة حول مستقبل الصحافة المكتوبة في تونس في إطار برنامج دعم وسائل الإعلام في تونس PAMT-MEDIA UP الممول من الاتحاد الأوروبي ويهدف أساسا إلى «تعزيز حرفية قطاع الإعلام في تونس وضمان بث معلومة مستقلة متعددة وضامنة لحرية التعبير» ولا سيما من خلال توفير الخبرات الضرورية.

في إطار هذا البرنامج سيقع برمجة مجموعة إجراءات مخصصة للصحافة المكتوبة بإعتمادات جميلة تقدر بـ 865000 أورو من بينها 111.580 أورو في شكل معدات لفائدة الشركة التونسية للطباعة والنشر (SNIPE).

نطاق التدخل يشمل الصحافة المكتوبة الخاصة والعمومية «مطبوعة» والإلكترونية عامة ومتخصصة، صحف ، مجلات ناطقة باللغة العربية أو بالفرنسية لكن هذه الدراسة لا تشمل وكالة تونس افريقيا للأنباء TAP ، المؤسسات الإعلامية التي لا تصدر نسخ ورقية ، الصحافة المؤسسية إضافة إلى الدوريات الأكاديمية والمجلات الصادرة عن المؤسسات.

يتضمن البحث دراسة نوعية لأبرز اليوميات في تونس ، بحثا شاملا حول جمهور القراء ولمحة عن عادات استهلاك الصحف في البلاد .

خصص الجزء الأول من الدراسة لإعداد خارطة للقطاع بتقديم الإطار القانوني الذي ما انفك يتطور. كما تطرق الباحثون في هذا الجزء من البحث إلى تقلص العرض في السنوات الأخيرة . أثار الباحثون أيضا مسألة توحيد القطاع وترشيده التي وقع تأجيلها طويلا خاصة وأنه وحسب الجامعة التونسية لمديري الصحف يوفر مورد رزق لما يقارب 5000 أسرة.

في الجزء الثاني من الدراسة يتساءل المؤلفون عن الموت المعلن لقطاع الصحافة المكتوبة ويفترض المؤلفون أن تكون المسألة مرتبطة بأزمة طلب وليست أزمة عرض (عزوف القراء، نقص في ثقة المستثمرين، أزمة خاصة بتونس) . هذه الازمة تعمقت خاصة بوجود معدات قديمة ، عدم استقرار في المهنة تراجع المضامين ذات الجودة ، وتوفر الاخبار بصورة موجزة على شبكة الانترنت.

قدر المؤلفون عدد النسخ المطبوعة (يومية) من اليوميات التونسية بـ 120700 نسخة، لا تتجاوز المبيعات 70.000 نسخة لجمهور قراء في حدود 180 ألف شخص في حين أنّ جمهور الصحافة المكتوبة يفترض أن يكون في حدود 11% من عدد السكان .

وعلى أساس المعلومات المتوفرة يرى الباحثون أن الإستثمارات (بين 2019 و 2021) الموجهة للإشهار في القطاع الرقمي ستتجاوز الإستثمارات المخصصة للصحافة المكتوبة. في هذه الحالة فإن مجموعة الصحف ستجد نفسها خلال الخمس سنوات تتقاسم «كعكة» إخبارية تقل بالنصف عن ما هو متوفر حاليا.

الجزء الأخير تطرق إلى حتمية التحول الرقمي حتى تكون الصحف قادرة على مواجهة المستقبل دون ثقة مفرطة أو تشاءم زائد عن حده وعلى الأقل للإبطاء من اندثارها.

على هذا الأساس و دون إصلاح جذري وعميق لنموذجها الاقتصادي ، الصحافة المكتوبة تبقى بشكل خاص رهينة التمويل العمومي حتى أن التجربة أثبتت أن التوزيع العادل للمنع لم يكن له تأثير على القطاع.

إذا العبئ الكبير لتكلفة الإنتاج والديون (وتكلفة الأجور في المؤسسات الكبرى ) تحتم بالضرورة إتخاذ إجراءات لترشيد وتقاسم التكاليف ( خصوصا بالنسبة للتوزيع) .

وتأكد الدراسة على أهمية إدخال أشكال جديدة للتأمين المالي للمضامين: رهان مطروح بالرغم من أن الصحافة المكتوبة وحسب الإستجواب المخصص لجمهور القراء ينظر إليها باعتبارها وسيلة إعلام قد وقع تجاوزها ، دون قيمة مضافة والأقل موثوقية في تقديم المعلومة . في العموم 4 % فقط من التونسيين يقرؤون الصحافة المكتوبة على الانترنت .

في الختام يذكر المؤلفون أن هذه الأزمة ليست حتمية وأن الحامل لا يهيم بدرجة كبرى المهم هو القيمة المضافة للمعلومة التي يجب أن تكون آنية، وقع التثبت في صحتها وخاضعة للمراجعة.

قام المؤلفون إذا بصياغة 30 توصية وقع توزيعها على أربع محاور كبرى. وعلى أساس الحالات الطارئة التي برزت أثناء إنجاز هذه الدراسة.

## تقوية الإنتاج

إن عملية تقييم الوثائق الإدارية الصادرة عن الهياكل العمومية تمكن من كشف نقاط القوة والضعف لوضع المرسوم المنظم للصحافة المكتوبة، ثماني سنوات بعد المصادقة عليه .

• سياسة عمومية لدعم الإعلام الجهوي تمكن من تثمين الدور الاجتماعي للصحافة المكتوبة في الجهات وذلك عن طريق الصحف المحلية (مع ضرورة تقييم البعد الإعلامي) أو الصحف الوطنية التي تعتمد تخصيص نشرات جهوية باعتبار ذلك رهان لتماسك البلاد والديمقراطية اللامركزية .

• إعداد خارطة دقيقة لقطاع الصحافة المكتوبة وبصفة عامة لمجموع وسائل الإعلام تمكن من تحديد من ينتج المضمون سواء كانوا صحفيين متمتعين بالبطاقة المهنية أو لا ومن قياس نسبة مساهمة صناعة المحتوي في القطاع إجمالاً .

• إعادة هيكلة المرفق العمومي والشبه عمومي للصحافة المكتوبة لا يجب أن يقتصر على خطط تسريح إداري فقط وإنما يجب أن تشمل في المقابل توظيف كفاءات ومهارات جديدة خاصة في مجال تطوير البرمجيات والتسويق في قطاع الصحافة كما يمكن تدعيم عدد المتعاونين العرضيين وذلك لتغطية بعض الميادين الخصوصية التي وقع تهميشها .

• إن التراجع الحاد في نسبة القراء خلال الأشهر الأخيرة يفرض على المؤسسات الإعلامية مراجعة



المحتوى الإعلامي. وتقتضي هذه المراجعة حتما تشريكا فعليا للقراء ولغير القراء خصوصا الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 30 سنة باعتبار هذه الفترة العمرية ملائمة لاكتساب عادات القراءة.

- اعتماد دراسة جدوى خاصة باقتناء مطبعة جديدة لمؤسسات الصحافة المكتوبة في تونس نظرا لضخامة الاستثمار مع بحث إمكانيات التشارك لدعم المردودية ومن هذا المنطلق لا يمكن تصور أن مؤسسة إعلامية تصدر عنوانا أو اثنين بإمكانها أن تحافظ على استمراريتها.

- في 2018 لازالت الصحف تصمم من حيث الشكل والمضمون كما كانت منذ 20 سنة لذلك وجب التفكير السريع في تطوير العناصر المميزة للصحافة المكتوبة حتى تخلق الإختلاف عن وسائل الإعلام الأخرى. هذه المرحلة تستوجب بالضرورة معالجة جديدة للصور، مراجعة عميقة لنماذج تصميم الصفحات بالإضافة إلى الإعتماد على مضامين متجددة . كما أن الدخول في تعاونيات مع صحف من العالم العربي قد يمكن من إثراء مضامين اليوميات التونسية ومن الضغط على المصاريف. كما يمكن للأنترنات أن تستعمل كمخبر أفكار لصناعة المحتوى.

- لإعادة عقد الثقة وإثراء النقاش مع القراء، على الصحف التونسية التفكير في تخصيص أعمدة في صفحاتها لبريد القراء وتطوير نماذج جديدة للحوار عن طريق وسيط أو مجالس محررين أو بالإستناد إلى ميثاق تحريري وأخلاقي بغض النظر عن وجود رابط أو لا مع مجلس الصحافة المزعم بعته.

## حسن التسيير

- مراجعة كل النصوص التشريعية المتعلقة بالصحافة المكتوبة من قريب أو من بعيد يجب أن يؤدي سريعا إلى هيكلة تشريعي دائم ينظر إلى مؤسسات الصحافة المكتوبة كمؤسسات إنتاج مضامين بقطع النظر عن شكلها ورقية كانت أو إلكترونية.

- على ضوء ما تضمنه الكتاب الأبيض المتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية فإن إعادة الهيكلة المالية للمؤسسة الجديدة للطباعة والنشر باعتبارها مؤسسة عمومية يعتبر أمرا حتميا حتى لا يصبح اللجوء إلى أموال دافعي الضرائب الحل الاسهل لتمويل العجز الدائم بل إستثناءا وذلك حتى يتسنى تمكين المؤسسة من الإعتماد على مواردها الذاتية.

يمكن تطبيق هذا التوجه بالإعتماد على استراتيجيات قضائية تأخذ بعين الإعتبار بعض المواد من القانون الخاص وذلك يعتمد على رؤية الدولة لهذا القطاع باعتباره استراتيجيا أولا . كما لا يجب التغافل عن دور القطاع الخاص باعتباره ممولا محتملا للمؤسسة .

في 2019 وقبل الشروع في إعادة الهيكلة يجب القيام بمراجعة دقيقة للحسابات . هذه العملية يجب أن تتم بطريقة مستقلة عمومية وتشاركية لتحين التشخيصات السابقة.

وينصح المؤلفون مؤسسة «سنب لابراس» بالتركيز على دورها الأساسي وهو إنتاج المعلومة وضمن الإنتقال الرقمي واندماج أقسام التحرير والتممين المالي للمضامين الرقمية .

كما يدعو الباحثون إلى ضرورة التفكير في إيجاد حلول تشاركية مع المؤسسات الإعلامية الأخرى لمعالجة بعض المسائل الغير استراتيجية كالتوزيع الذي يستدعي كفاءات خصوصية.

إن إرساء منظومة إعلامية فعالة يَمُكِّن من وضع خارطة طريق واضحة وشفافة ومجينة وذلك حتى يتسنى اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب خاصة في حال حدوث تجاوزات.

• على المؤسسات الإعلامية تثمين إصداراتها الخصوصية المتعلقة أساسا ببعض المحطات التاريخية والتي تمكّنها من نشر ثقافة إعلامية قادرة على أن تضمن إثراء المحتوى وتقوية المداخيل. ومثال ذلك العدد الصادر بمناسبة إحياء جريدة La Presse لعبيدها الثمانين الذي لا نجد له أثرا لا في النسخة الورقية ولا الرقمية .

• ضرورة إرساء برنامج تكوين مستمر حتى يتسنى تأهيل الكفاءات لكي تصبح قادرة على مجارات التغيرات الحاصلة في الميدان . وهذا التوجه يجب أن يكون مرفوقا بانفتاح أكبر لمراكز التكوين على الوسط الإعلامي بمكوناته المختلفة من مضامين ، موارد بشرية ومالية. كما يجب أن يشمل التفكير في طرق تمويل التكوين المصادق عليه وكذلك الهيكل القانوني لمؤسسة التكوين الوحيدة ، المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين.

• على أصحاب القرار تمكين الرؤساء المديرين العاملين لمؤسسات الإعلام العمومي من فترة زمنية محددة مسبقا وذلك حتى يتم الفصل بين التسيير الإداري والتوظيف السياسي مما يمكن من ضمان استمرارية برامج الإصلاح والهيكلية والاستثمارات المقررة سلفا.

• ومن مصلحة القطاع تنظيم ندوة دولية منتظمة تهتم بمستقبل الصحافة يقع عقدها في فرنسا تستضيف جميع الفاعلين من جنوب وشمال المتوسط وتنتظر في السبل المثلى للإنتاج والنشر والبيع وتشبيك الفاعلين الأساسيين في مجال الصحافة المكتوبة مما يدعم التعاون الدولي في المجال.

• من مصلحة وسائل الإعلام التونسية بعث محاضن إعلامية ( داخل وخارج المؤسسات الإعلامية الكبرى) لتسريع الانتقال الرقمي للفاعلين القدامى ولدعم التعددية الإعلامية للمنتدبين الجدد.

هذه المحاضن تمكّن من مرافقة المشاريع الصحفية وتعمل على تسهيل التعامل مع مختلف المصالح الإعلامية، مع الشركات الناشئة المختصة في التثمين المالي في صناعة الفيديوها والإشهار، مع المبرمجين وأيضا مع أصحاب المشاريع والمستثمرين .

مع العلم أن فترة الحضانة تشمل مراحل متعددة منها إختيار وإضفاء الصبغة الرسمية على مشروع التكوين وتطوير وترسيخ المشروع.

في هذا الصدد يمكن «لميديا آب» وبالتنسيق مع وزارة تكنولوجيايات الاتصال أن تقوم بدراسة جدوى خاصة بالمرحلة الأولى والثانية لإضفاء ديناميكية على المشروع.

• ستظل الصحافة المكتوبة على المحك ما لم يقع ربط أي مساعدة عمومية بحتمية وضع استراتيجية حقيقية للابتكار ولترشيد المصاريف .

• إنشاء لجنة متناصفة على غرار اللجنة المتناصفة للدوريات ووكالات الصحافة في فرنسا وهو جهاز

يضم ممثلين عن الدولة والناشرين، يمكّن من إبداء الرأي حول المشاريع المدرجة ضمن المساعدة العمومية للصحافة المكتوبة .

• إن التفكير في التوازنات العامة للقطاع ووضع سياسة لاسترجاع المستحقات يجب أن يتم بالتوازي مع الإرساء الفعلي لشفافية الحسابات (وهذا حد أدنى للإستجابة لمتطلبات المرسوم عدد 115) وذلك لتظهير أساليب التمويل وترشيد إستعمال المداخل.

## تقوية النشر

• إن العمل على تثمين الدور الرمزي والتاريخي للصحافة المكتوبة من شأنه أن يمكن هذا القطاع من استعادة ثقة القراء والمستثمرين . ويسوجب ذلك معرفة دقيقة بانتظارات القراء عن طريق دراسة علمية.

• الإنتقال الرقمي لقطاع الصحافة المكتوبة يجب أن يطرح في إطار التحول الذي يشهده النموذج الاقتصادي مما يستوجب إستقرار النماذج القائمة بغية استنباط حلول من شأنها أن تحقق التوازن والتوزيع الجديد للمهام والتأقلم مع الكفاءات الجديدة، ويستدعي ذلك إقناع المقاومين الداخليين للتغيرات . إن الإعتقاد على التكنولوجيا الحديثة من شأنه أن يضيفي القيمة المضافة على مضامين الصحافة المكتوبة حتى تكون أكثر نوعية مباشرة وملتزمة هذا التحول الثقافي الذي يعتمد على طرق جديدة في العمل يستدعي الانتقال إلى هيكلية مبنية على البرامج، حيث يلعب الإبتكار دورا أساسيا من خلال استقطاب مهارات جديدة متأنية خصوصا من مجالات البرمجيات والتسويق . هذا بالإضافة إلى استعمال آليات نظام إدارة العلاقة مع الحرفاء.

• إن التركيبة الديمغرافية للتونسيين المتكونة أساسا من الشبان تفرض على أصحاب القرار في المؤسسات الإعلامية التفكير في المسائل التي تخص هذه الفئة وهذا من شأنه أن ينمي الرغبة في القراءة لدى أكبر شريحة في المجتمع : إن إعتقاد دراسة خاصة للشباب وانتظاراتهم تخدم هذا التوجه . وحتى نقتنع هذه الفئة العمرية بأهمية الصحافة المكتوبة فإنه من الضروري إدراج التربية على وسائل الإعلام ليس فقط في البرامج المدرسية وإنما أيضا في منهجية مؤسسات الصحافة المكتوبة التي يتوجب عليها تطوير منتج خاص يقوم على التثبت من الخبر وتبسيط العمل الصحفي.

• ونظرا لانتشار استعمال مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة «الفايس بوك» فإنه من مصلحة وسائل الإعلام تطوير استراتيجية رقمية فعالة وتشريك إدارة جماعية وتفعيل الحوار مع مجيها .

• وبالإمكان تحقيق ذلك بإدراج مقاطف فيديو قصيرة أو صور والتي من شأنها أن تقوي من نسبة الإستقطاب نظرا لضعف الإعتقاد على هذه التقنية في الصحافة المكتوبة على الأترنات .

• إن وضع عدد هام من الصحف والمجلات في المؤسسات التربوية والجامعية على ذمة التلاميذ والطلبة من شأنه أن يعيد بناء الصلة مع هذه الشريحة الهامة التي يبدو أنها فقدت تماما عادة قراءة الصحف .

وفي هذا السياق فإنه بالإمكان التفكير في بعث موزعات آلية للصحف في محطات النقل أو في الجامعات قصد التأقلم مع المتطلبات الجديدة لحياة القارئ.

## تحسين البيع

- نظرا للأهمية الإستراتيجية لقطاع الصحافة المكتوبة في تونس وبوجود إنخراط واضح في الهيكلة فإنه من الملح إنجاز دراسة مستقلة حول السياسة الاقتصادية المعتمدة في الإشهار، مما يمكن من صياغة قانون وحيد وموحد لكل التشريعات ، من تأسيس هيكل مهني مستقل يشرف على تنظيم القطاع ومن اعتماد سياسة ضريبية محفزة. وستمنح مثل هذه الدراسة فرصة جديدة للتفكير في القطاعات الممنوعة من الإشهار .
- بات من الحتمي على الصحافة المكتوبة أن تجعل من حضورها الرقمي سواء أكان ذلك في شكل تعاوني مع أكشاك الأنترنات المرتبطة بمراكز اتصالات أو التي تعمل بطريقة فردية وبالإستناد أيضا إلى تطبيقات على الهواتف الذكية التي من شأنها أن توفر خدمات ذات جودة إضافية بتقديم مضمون مسبق الدفع.
- من ناحية أخرى على مؤسسات الصحافة المكتوبة دعم المجهودات المبذولة في مجال ترشيد التصرف في الصحف الغير مباعة وهذا للتقليص من النفقات المتعلقة بأسعار الورق.
- يرى المؤلفون أن تطوير نشاطات خارج العمل الصحفي من شأنه أن يدفع عجلة النمو داخل المؤسسات الصحفية التي تملك زادا بشريا مهما . أما بالنسبة للمؤسسات الأكثر هشاشة فإن المناولة قد تكون حلا لمشاكلها.
- يتعين على مؤسسات الصحافة المكتوبة إن كانت تريد استعادة الإيرادات التي خسرتها والناجئة عن تقلص عدد القراء أن تولي أولوية لمسألة التثمين التدريجي للمضامين وللأرشيف.
- وفي هذا السياق ، فأن إنجاز دراسة معمقة حول الحلول البديلة التي تطرحها آلية الدفعات الصغيرة قد تمكن من تطوير خطط إستراتيجية في هذا الصدد.
- يجب التفكير جديا في تقوية التعاونيات وذلك قصد تفعيل الدور الأساسي في القطاع: التوزيع الذي يمثل العمود الفقري في عملية بيع وترويج الصحف. إن شفافية المعطيات الخاصة بنقاط البيع وبالأعداد الغير مباعة من الصحف يمكن من تدعيم قطاع التوزيع وهو ما من شأنه أن يعود بالمنفعة على كامل القطاع . وعلاوة على التكلفة المشطة ، فإن مسالك التوزيع الحالية تعيق كل المجهودات المبذولة وتمنع الإستثمارات الثقيلة في القطاع لذلك فإن إعادة النظر في الهيكلة الحالية من شأنه أن يضفي مزيدا من المرودودية والمهنية وأن يستقطب مستثمرين جدد.
- إن اعتماد نتائج دراسات جمهور مصادق عليها يعتبر شرطا ضروريا لهيكلة القطاع بعد سنوات من انعدام الرؤية . ويجب أن يمثل الإنخراط في هذا التوجه شرطا مسبقا للتمتع بالمنح العمومية الممكنة

# إطار الدراسة

في الجزء الأول تذكير بالسياق الذي أوجب القيام بهذه الدراسة والأهداف المرسومة لها ومجال التحليل الذي شملته ثم المنهجية المعتمدة. ويستعرض الجزء الأخير بصورة موجزة ما يمكن أن يعتبر نقاط قوة أو ضعف.

## السياق

يندرج هذا البحث / الدراسة حول مستقبل الصحافة المكتوبة في تونس في إطار برنامج دعم وسائل الإعلام في تونس (PAMT - MEDIAUP) الذي يموله الاتحاد الأوروبي ويهدف أساسا إلى «تعزيز حرفية قطاع الإعلام في تونس وضمان بث معلومة مستقلة، متعددة وضامنة للحرية»  
البرنامج يهدف بالتحديد إلى :

- مصاحبة / مواكبة تحديث وإصلاح قطاع الإعلام
- التأهيل المهني للفاعلين في إنتاج المعلومة، في التنظيم وفي التثقيف الإعلامي
- تدعيم طرق الحصول على معلومات القرب وتطوير وسائل الإعلام المحترفة جهويا.

في هذا السياق، وقع برمجة أنشطة متعددة لصالح الصحافة المكتوبة<sup>1</sup> في إطار برنامج دعم وسائل الإعلام في تونس (PAMT - MEDIAUP) الذي خصص مبلغ جملي يقدر بـ 865000 أورو ، منها 115801 أورو في شكل تجهيزات لفائدة الشركة التونسية للطباعة والنشر سنيب لابراس<sup>2</sup> وقع تسليمها بين أوت و ديسمبر 2018.

باستثناء الصين، فإن الصحافة المكتوبة في تونس وبقية دول العالم تعاني أزمة غير مسبوقة تشمل عمليات الإنتاج وتنظيم العمل.

وبصفة عامة، فإنّ النموذج الاقتصادي القديم المعتمد داخل المؤسسات الإعلامية أصبح موضوع تشكيك هذا النموذج الاقتصادي يتسم بثقل تكاليف الإستثمار والإنتاج ويعتمد أساسا على عائدات البيع والإشهار أو على المساعدات العمومية لتغطية المصاريف.

1 هذه الأنشطة تضم المساعدات المخصصة للمجتمع المدني المهتم بالشأن الإعلامي و «الأنشطة الشاملة لعدة قطاعات» والتي تخص بصورة عرضية قطاع الصحافة المكتوبة. الرقم المذكور يشمل فقط الحصة المخصصة للصحافة المكتوبة في الميزانية الإجمالية.

2 برمجيات نشر ، توثيق الصور ، حوامل صور وفيديوهات وتجهيزات التركيب

منذ سنة 2000، وبينما كان الفاعلون القدامى في الصحافة المكتوبة يكافحون بصعوبة لتحقيق التحول الرقمي، شهدت الساحة الإعلامية دخول فاعلين جدد قلبوا الموازين بتقديمهم لمضامين مبتكرة ذات قيمة مضافة عالية.

أمام هذه التحولات السريعة فإنّ عديد الصحف وجدت نفسها غير قادرة على التأقلم مع هذه الوضعية فاندثرت .

تم إنجاز هذه الدراسة في الفترة الممتدة بين أفريل ونوفمبر 2018، في خضم إطار إعلامي وسياسي متمسم بـ:

• إصدار يوم 27 أفريل لإعلان طلب إبداء الاهتمام بإحالة التصرف في أسهم (من رأس مال دار الصباح (الشركة الناشئة ليوميّات الصباح و Le Temps و الأسبوعية الصباح الأسبوعي و للموقع الإلكتروني الصباح نيوز) والمسيرة بعد المصادرة<sup>3</sup> من قبل الكرامة هولدينغ.

• تعويض الرئيس المدير العام للشركة التونسية للطباعة والنشر سنيب لابراس المعلن من طرف رئاسة الحكومة<sup>4</sup> يوم 20 جوان<sup>5</sup>، أيما قليلة قبل الاجتماع الدوري لمجلس الإدارة وبعد ما يزيد عن سنة من تسمية الرئيس المدير العام الأسبق محمد بو سعيد يوم 10 أفريل 2017.

• فتح النقاش حول مشروع القانون المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للتصرف في الإشهار العمومي والإشترابات الذي وقع إعداده في المجلس الوزاري يوم 19 سبتمبر في نفس الوقت، فتح النقاش حول مشروع الامر الحكومي الذي يحدد الشروط والإجراءات المتعلقة بمساهمة أرباب الاعمال في نظام الضمان الإجتماعي بالنسبة للصحافة المكتوبة<sup>6</sup>

• فتح الحوار حول إصلاح الإطار التنظيمي العام لقطاع الإعلام مع إعادة النظر في المرسومين<sup>7</sup> 115 و<sup>8</sup> 116

3 في أواخر شهر جوان، أعلنت الكرامة هولدينغ عن الإختيار الأول لثلاثة مترشحين : مجمع Somocer , Sotemal , Sanined (ملك رجل الأعمال لطفي عبد الناظر) ،محمد رؤوف شيخ روجو (الذي يمتلك 20% من المجموعة المكونة من طرف والده سنة 1969 والتي وقع بيع جزء كبير منها من قبل الورثة في سنة 2009 لصهر الرئيس الأسبق محمد صخر الماطري ) وشركة Tunisie Assistance لمجموعة بن جماعة. في سبتمبر 2017 أول طلب عروض لم يكن مثمرا نظرا لتلقي عرض وحيد من طرف لطفي عبد الناظر. وبالتوازي تقوم الكرامة هولدينغ بعملية مماثلة لبيع مساهمة الدولة في راديو شمس أقم. في آخر جوان تحصلت الشركتان على القبول المبدئي لعروضهما وهما: Proserv والشركة المالية للإستثمار

4 الدولة تملك 19% من رأس مال الشركة التونسية للطباعة والنشر سنيب لابراس، البقية مقسمة على منشآت حكومية منها ديوان التجارة (31%) ، وكالة تونس إفريقيا للأنباء (15%) الشركة التونسية لتكرير النفط (18%)

5 المرسوم المتعلق بتعيين المنوي المروري كمثل خاص عن الدولة في مجلس الإدارة نشر يوم 13 سبتمبر 2018

6 الشروط والإجراءات المنصوص عليه في الفصل 62 من قانون المالية لسنة 2018 عدد 66-2017 بتاريخ 18 ديسمبر 2017.

7 المرسوم عدد 115-2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر

8 المرسوم عدد 116 - 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلق بإحداث الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري.

## الأهداف

من خلال هذه الدراسة يرغب برنامج دعم وسائل الإعلام في تونس PAMT في :

- إعداد تشخيص قطاعي مشترك بين الجهات الفاعلة والرئيسية (الدولة، القطاع الخاص، الأساتذة الجامعيين)
- إفادة الجهات الفاعلة في القطاع بمعلومات عن الاتجاهات العالمية الحالية ومختلف النماذج التجارية الخاصة بالصحافة المكتوبة وتحسيسهم برهانات هذه التطورات.
- تسليط الضوء على الإمكانيات والضوابط والتغيرات الضرورية الحتمية في قطاع الصحافة المكتوبة
- إمكانية إقتراح الدعم التقني والخبرة في إطار برنامج دعم وسائل الإعلام في تونس PAMT

استلزم البحث تشريك جميع الفاعلين في قطاع الصحافة المكتوبة كالجامعة التونسية لمديري الصحف الاتحاد العام التونسي للشغل والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين. وفي هذا الإطار وقع تنظيم لقاءات دورية خاصة مع الجامعة التونسية لمديري الصحف والاتحاد العام التونسي للشغل لتبادل الرؤى والتشارك في النتائج الأولية .

مع العلم أن عملية تحليل التطورات التي يشهدها القطاع تيسرت بوجود النتائج الأولية للدراسة التي قام بها Claude -Yves Robin حول التحول الرقمي لوسائل الإعلام وأيضاً بما أفرزته الدراسة حول التكوين الصحفي التي وقع إنجازها في إطار برنامج دعم وسائل الإعلام في تونس PAMT<sup>9</sup>.

وقد تركز التقييم القطاعي على البيانات و المعطيات المجمعة من الفاعلين في قطاع الصحافة المكتوبة ومن الأنشطة ذات الصلة (البيع الطباعة، التوزيع، الإشهار، التسويق، التكوين.....). هذا بالإضافة إلى المعلومات التي وقع جمعها من المؤسسات العمومية والمجتمع المدني.

على غرار الدراسة حول «التكوين المهني في تونس» لم يكن بالإمكان الإعتماد على شبكة تقييم لا تأخذ في عين الإعتبار خصوصيات البلاد التونسية من حيث القيم والعادات والممارسات . كما لا يمكن أيضاً تجاهل المقاييس المتعارف عليها والتي تشكل مرجعية مشتركة.

إذا ما تضمنه هذه الدراسة من تشخيص لمواطن القوة والضعف واستشراف لآفاق هو حصيلة تفكير جماعي ونقاشات مع الأطراف الفاعلة في القطاع. فبالرغم من انها لم تحض بتوافق تام في البداية فإنه ومن باب التناسق وقع إدراج هذه النقاط في التقرير مع تعادها متسلسلة في سياق التحليل حتى يقع جمعها مع بقية العناصر.

9 نقطة 1 - 2 من الإطار المرجعي للدراسة - الملحق

## تحديد مجال البحث

بما أن مجال البحث المقترح كان شاسعا ، تمثلت الخطوة الأولى في حصره واحتواءه.

تحديد الإطار المرجعي لهذه الدراسة يَمُكِّن من فهم القطاع : الصحافة المكتوبة (خاصة وعمومية) «مطبوعة» أو على الانترنت ، عامة أو مختصة ، صحف ، مجلات ناطقة باللغة العربية او الفرنسية .

هذا التحديد المرجعي يَمُكِّن من إقصاء وكالة تونس إفريقيا للأنباء « وات » بما أن لديها طريقة نشر وتشغيل خاصة بها كما يمكن هذا التحديد للمفاهيم من استبعاد Les pures player وهو ما يعبر عنه بالمواقع الإلكترونية لبث المعلومة دون وجود نسخة ورقية لها.

وبالرجوع إلى نطاق تدخل برنامج دعم وسائل الإعلام في تونس PAMT وقع أيضا إقصاء الصحافة المؤسساتية، الدوريات الأكاديمية، المجلات الصادرة عن المؤسسات ( ذات الصبغة الإستهلاكية أو الدعائية) الصحف المحلية والمجلات المدرسية

كما لم يقع تحليل الصحف الأجنبية الصادرة في تونس إلا عندما اقتضت الحاجة.

ومن هذا المنطلق، فإن النشريات موضوع الدراسة هي الصحف اليومية والأسبوعية والمجلات ( والشيخ الأخرى التي تصدر عليها دون اعتبار النسخة الورقية) الصادرة والموزعة في تونس وذات الصبغة الإخبارية على سبيل المثال ، وقع أيضا الاهتمام في هذا التحليل بالصحافة المحلية، الصحف المجانية والصحافة المختصة بينما وقع إقصاء دوريات الألعاب والإعلانات الصغيرة والنشريات الشهرية.

وبالأساس فإن النقاشات مع مختلف الأطراف الفاعلة وخصوصا الجامعة التونسية لمديري الصحف أدّى إلى تركيز التحليل على الظروف المحيطة بمستقبل الصحافة المكتوبة.

بمثل هذه المقاربة لا يمكن تلخيص هذا البحث في عملية مسح عامة أو مراجعة لقطاع الصحافة المكتوبة كما هو إنما نتحدث هنا عن دراسة مستقبلية تركز على التحول الرقمي وأبعاده الاقتصادية والتحريرية.

أما بالنسبة للأبعاد التنظيمية فلم يقع ذكرها إلا بصورة عرضية للتوضيح فقط. وهذا لا يعبر عن تحيز معين أو يقلل من أهمية الحوكمة التحريرية أو استراتيجية التحرير وسياسة التسويق للعناوين.

## مقاربة منهجية

تصنف هذه الدراسة / البحث وحسب ما حدده مرجعيات برنامج دعم وسائل الإعلام في تونس PAMT على أنها « تحقيق معمق وشامل حول موضوع يحظى بالإهتمام في قطاع الإعلام في تونس»

أُنجزت هذه الدراسة من ماي إلى نوفمبر 2018 على ثلاث مراحل:

1. **مرحلة ضبط الإطار العام**، في هذه المرحلة وقع تحديد النصوص القانونية والمرجعيات الأساسية



والتقارير المتاحة والتعرف على الأشخاص المختصين. كما اهتم الباحثون بمقابلة الأطراف المعنية وتركيز شبكة من الموثقين لجمع عدد من المعطيات

2. **مرحلة البحث الميداني** اهتم الباحثون في هذه المرحلة بجمع ومقارنة المعلومات وتحليلها

3. **المرحلة الثالثة** خصصت لاستغلال وتحليل المعلومات التي وقع جمعها وإعادة الإلتقاء بأهم الأطراف المعنية والدخول معها في نقاشات حول أهم المداخل التي من شأنها تعميق التفكير. ثم طالت صياغة النسخة الأولية للتقرير النهائي مع العلم أنه في كل مرحلة من هذه المراحل الثلاثة تم إمداد برنامج دعم مؤسسات الإعلام في تونس PAMT بتقرير أولي.

مكنت مرحلة ضبط الإطار العام من استيعاب الإنتظارات الخصوصية للأطراف المعنية بما في ذلك طلب الجامعة التونسية لمديري الصحف تمكينها من دراسة قطاعية للسوق تأخذ بعين الإعتبار أهمية المساعدات العمومية المباشرة وغير المباشرة بالخصوص لدعم التحول الرقمي.

وقد تضمنت آليات جمع المعلومات:

• قراءة المقالات والدراسات ورسائل البحث المتاحة بالخصوص في معهد الصحافة وعلوم الأخبار ومعهد البحوث حول المغرب العربي الحديث<sup>10</sup>

• إجراء لقاءات مع إطارات وعاملين في وسائل الإعلام، مع باحثين ومنظمات ممثلة للمجتمع المدني ( القائمة كاملة في الملحق ). الهدف من هذه اللقاءات تقييم نقاط القوة والضعف للصحافة المكتوبة في تونس كما تراها مختلف الأطراف المعنية في القطاع.

• دراسة لجمهور القراء : وقع إجراء لقاءات وجها لوجه من 9 إلى 29 أكتوبر على عينة تشمل شريحة العمر من 18 على 65 سنة من أربع ولايات هامة : تونس الكبرى (أريانة، منوبة، وبن عروس) ، نابل ، سوسة، وصفاقس وقد وقع اعتماد آلية الحصص<sup>11</sup>.

هذه الدراسة تهدف إلى إعطاء صورة واضحة عن عادات إستهلاك الصحافة المكتوبة في تونس مع مقارنتها من جهة ببقية وسائل الإعلام ومن جهة أخرى نتائج دراسة مماثلة قامت بإنجازها «برود دتا» ProData في 2014 لقياس التطورات والتغيرات الحاصلة.

• تحليل المضامين لأهم ثلاث صحف ناطقة باللغة العربية والفرنسية. إعتقاد هذه الآلية يهدف إلى تقديم بانورما مفصلة في شكل عينات لما تعرضه هذه الصحف الثلاثة دون التطرق إلى الإحصائيات العامة .

10 قائمة المرجعيات البيوغرافية في الملحق

11 وقع استجواب 1014 شخص ممثلين للسكان التونسيين ما يعادل 95% من مستوى الثقة المطلوبة بهامش خطأ 3.1% عندما يهتم التحليل بكامل العينة . مع إضافة مجموعة مكونة من 200 فرد يقرأون الصحافة المكتوبة تحليل عينة لقراء الصحافة المكتوبة شملت 413 فردا منهم 213 ينتمون للعينة الإجمالية و 200 آخرين من المجموعة التي وقع تقسيمهم حسب الخصائص التالية : العمر، الجنس، مكان الإقامة، المستوى التعليمي والإستهلاك الإعلامي.

• وبما أن آلية تحليل المضامين تبقى محدودة<sup>12</sup>، مكنت المقابلات الأولية من إعداد شبكة معايير نوعية اتفق عليها المهنيون والباحثون في مجال الإعلام الذين وقع استجوابهم.

الدراسة النوعية شملت 37 نسخة (ما يقارب 988 صفحة) لأهم ستة يوميات (الشروق، الصباح، المغرب بالنسبة للصحف الناطقة بالفرنسية) الصادرة من 1 إلى 25 جويلية 2018.

هذا الأسبوع تزامن مع فعاليات كأس العالم لكرة القدم، مما أدى بالضرورة إلى حضور مميز للصفحات الرياضية. الأحداث ضُمَّت أيضا تأسيس المجالس البلدية ونتائج البكالوريا وحدوث إنشقاقات داخل الحكومة وتقديم قرض بقيمة 500 مليون دولار من قبل البنك العالمي.

مجموع النسخ موضوع هذه الدراسة النوعية وقع تصنيفها حتى يقع حصر الصفحات المخصصة للإشهار، الصفحات الأخرى مخصصة للأعمدة، يوم بيوم وصحيفة بصحيفة ولتسيير هذه الدراسة وقع تحليل فقط المقالات الواردة بصفحات الأحداث الوطنية والثقافية مع الاهتمام أكثر بالأشكال وعدد المصادر ونسبة حضور المقالات المهمة بالجهات أيضا طول هذه المقالات.

بالنسبة للمقالات التي أثارَت إشكالا وبعد النقاش التجأ المؤلفون إلى التحكيم فيما بينهم .

في مرحلة موائية تم تجميع المعطيات المتوفرة للقيام بمقارنات أولا بين العناوين في مختلف الصحف موضوع الدراسة ثم بين العناوين الصادرة في الصحف الناطقة بنفس اللغة.

في المقابل، لم يقع اعتماد آليتين لتجميع المعطيات وقع برمجتها مسبقا وهما :

• مقابلة جماعية مقررة ليوم 29 جوان مع قراء لابراس La Presse وقع إلغائها بسبب تغيير الإدارة العامة في سنيب لابراس. هذه المقابلة لم يقع برمجتها مجددا مدة الدراسة .

• دراسة إستقصائية عبر شبكة الأنترنت لآراء أعضاء الجامعة التونسية لمديري الصحف للحصول على تصوراتهم وآرائهم حول الأزمة التي تعيشها الصحافة المكتوبة في تونس لم يتسن إجراءها نظرا لضيق الوقت ولغياب قاعدة بيانات . ومن هذا المنطلق وقع استجواب الأعضاء الممثلين لأهم الصحف بصفة مباشرة.

• وبالإضافة إلى ذلك، شارك أعضاء من فريق البحث في الإجتماعات الوطنية الأولى حول قطاع الصحافة في تونس وصالون «مستقبل الصحافة» المنعقد في باريس في 8 نوفمبر 2018.

12 وقد استأنس الباحثون خصوصا بـ (Nouveau, 2015, Definig and Measuring Quality Journalism (Lcy, Stephan, Rosentiel, Tom, 2015, DW Brunswick), Content analysis : measuring the success of journalism capacity building (Spurk, Christoph ; Lublinski, Jan, 2014, DW Akademie , Berlin), Qualitative content analysis in practice ( Schreier, Margrit, 2012, Sage, London), Content analysis : can shared indicators improve monitoring and evaluation (Sommerfeldt, Erich, 2012,Cima Washington) et Measuring media content, quality and diversity : Approches and issues in content research (Picard Robert G . ed, 2000,Turku School of Economics and Business . (Administration

## نقاط القوة ونقاط الضعف

تكمن نقطة قوة هذا العمل في عدد المحاورين الذين وقع الإلتقاء بهم واختلافهم، الأمر الذي يمكن من تغطية أكبر عدد من العينات ومن وسائل الإعلام .

أما أكبر صعوبة فقد كانت تلك المتصلة بجمع المعطيات اللازمة . كما أن جل المادة الوثائقية المجمعة كانت باللغة الفرنسية. بينما كان النفاذ إلى المراجع باللغة العربية أقل رغم القيام بالعديد من الوثائق المهمة.

أما عن سير العمل لإنجاز هذه الدراسة فقد تم حسب ما كان مبرمجا مسبقا وبصورة عادية باستثناء ما وقع ذكره في الفقرة السابقة والذي لم يكن له تأثيرا ملحوظا على سير البحث.

ينبغي التأكيد على أنّ القطاع يشكو من افتقار واضح للمعطيات الأساسية كما أنه يجب التعامل بتحفّظ مع المعطيات القليلة المتوفرة.

إذا فإن أغلبية الدراسات الكمية لا تعطي تفسيراً واضحاً على المنهجية المعتمدة وحتى وإن وقع ذكر المنهجية المعتمدة فإنه غالباً ما تكون متحيزة.

هذا بالإضافة إلى أنه نادراً ما تتوفر المعطيات المالية وإن وجدت غالباً فهي قديمة وغير محينة أو غير موحدة. إذا فغياب الشفافية والمعطيات اللازمة لا يساعد على إعطاء صورة واضحة وزهيدة عن وسائل الإعلام.

يعتمد التقرير النهائي على ثلاث أجزاء :

1. خصص الجزء الأول لإعداد خارطة للقطاع بتقديم الإطار القانوني وتقلص العرض في السنوات الأخيرة . كما وقع التطرق إلى مسألة توحيد القطاع وترشيده التي وقع تأجيلها طويلاً.
2. في الجزء الثاني نتساءل عن الموت المعلن لقطاع الصحافة المكتوبة. ويفترض أن تكون المسألة مرتبطة بأزمة طلب وليست أزمة عرض (عزوف القراء، نقص في ثقة المستثمرين) هذه الأزمة تعمق بوجود معدّات قديمة وتراجع المضامين ذات الجودة.
3. الجزء الأخير تطرق إلى حتمية التحول الرقمي حتى تتمكن الصحف من مواجهة المستقبل دون ثقة مفرطة أو تشاءم زائد وعلى الأقل بالإبطاء من اندثارها.

# خارطة القطاع

في هذا الجزء نقدم أولاً الإطار القانوني لممارسة الصحافة المكتوبة في تونس بعد 14 جانفي 2011 حتى تتمكن من رصد التطورات. كما سنهتم في هذا الجزء بدراسة تقلص العرض في السنوات الأخيرة لإعطاء فكرة واضحة حول كل فئة من هذا المشهد. كما سنتطرق إلى مسألة توحيد القطاع وترشيده فهي مسألة وقع تأجيلها طويلاً.

## إطار قانوني في تطور

بعد أسابيع قليلة فقط من ثورة 14 جانفي 2011 وتزامناً مع حذف وزارة الإعلام، صدر المنشور<sup>13</sup> الذي يقضي بإنشاء الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال<sup>14</sup>. وقد وقع تكليفها بتقييم وضع القطاع وتقديم الإقتراحات اللازمة للإصلاح والتي تتماشى مع المعايير الدولية لحرية التعبير والإعلام.

تضمن التقرير النهائي للهيئة تفصيلاً لمختلف النصوص القانونية التي تنظم القطاع من الاحتلال الفرنسي إلى يومنا هذا وخاصة قانون الصحافة الصادر في 28 أبريل 1975<sup>15</sup> وقد اعتبر التقرير أن هذا القانون «بقي نصاً قمعيّاً بصفة مفردة نظراً لما يتضمنه من عقوبات كثيرة سالبة للحرية وتمتدح وزارة الداخلية بسلطات واسعة لمنح تراخيص الإصدار ولمراقبة قطاع الصحافة».

ومن هذا المنطلق ومبادرة من الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال أو بالتشارك معها، وقع إصدار ثلاث مراسيم من ماي إلى نوفمبر 2011.

من بينها مرسومين يهتمان بصفة مباشرة قطاع الصحافة وهما المرسوم 41 - 2011 المتعلق بالإنفاذ إلى الوثائق الإدارية للهيئات العمومية والمرسوم 115 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 والمتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر وهو الآن بصدد المراجعة.

وتجدر الإشارة إلى أن المرسوم عدد 41 - 2011 ورغم التضييقات<sup>16</sup> يبقى من أولى النصوص من نوعها في العالم العربي والذي يمثل خطوة هامة في قانون الإعلام بما يكفله الدستور ويكرّسه القانون الأساسي المؤرخ<sup>17</sup> في 2016. أما بالنسبة للمرسوم الثاني عدد 115 فهو يقدم بشكل واضح ظروف ممارسة العمل

13 المرسوم عدد 10- 2011 المؤرخ في 02 مارس 2011 الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال لديها صفة استشارية وقع تدعيم فريق عملها بمتطوعين مكونين من أساتذة جامعيين، صحافيين من الصحافة المكتوبة الإلكترونية.

14 في أعقاب قرار اللجنة الفرعية للإعلام التابعة للهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

15 قانون عدد 32 - 1975 هذا النص وقع مراجعته في عديد المرات 1988، 1993، 2001 و 2006.

16 بالخصوص الفصل 16 الذي يسمح للموظف العمومي أن يرفض إعطاء وثيقة ختم عليها كلمة «سري» بالإضافة إلى ما تضمنه الفصل 17 من إستثناءات.

17 القانون الأساسي عدد 22 - 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المنشئ (خاصة في فصله 7) لهيئة النفاذ إلى المعلومة.

الصحفي والضمانات الأساسية لتوفر التعددية والشفافية في المؤسسات الإعلامية.

**مسلك للتأمل 1** تقييم نتائج عملية النفاذ إلى الوثائق الإدارية للمؤسسات العمومية، تمكن من تحديد نقاط القوة والضعف لتطبيق المرسوم ثماني سنوات بعد إصداره.

ويعتبر أهم تغيير أحدثه المرسوم 115 هو عدم حاجة أي دورية إلى ترخيص مسبق للنشر، فقط يستجوب ذلك تقديم تصريح لدى المحكمة الابتدائية قبل أول إصدار.

كما يحدد هذا المرسوم العدد الأدنى من الصحفيين (لا يقل عن عشرين صحفياً محترفاً في صحيفة يومية ذات صبغة إخبارية جامعة وست صحفيين محترفين بالنسبة لصحيفة أسبوعية جامعة أو صحيفة إلكترونية)، ضرورة ان تنشر الصحيفة على أعمدها أسماء وألقاب المالكين الطبيعيين أو أسماء شركائها الثلاثة الرئيسيين، معدل سحبها عند كل إصدار ويمنع هذا المرسوم أن يمتلك شخص واحد أو يسيطر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على دوريات ذات صبغة إخبارية جامعة « يفوق سحبها الجملي %30 من العدد الجملي للسحب لهذا النوع من الدوريات»<sup>18</sup> و إلى تاريخ كتابة هذا التقرير، ولسبب أو آخر لم يقع احترام هذه الفصول الثلاث.

كما تجدر الإشارة كذلك إلى أنّ مؤسسات الإعلام مشمولة أيضاً بالتشريعات المتصلة بحقوق التأليف<sup>19</sup> بالمنافسة<sup>20</sup> والاستثمار<sup>21</sup> وأيضا المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة<sup>22</sup> (تعفى المؤسسات الإعلامية من الضريبة على المشتريات) وبالإشهار.

ويرجع تاريخ إصدار القانون المتعلق بالإشهار التجاري إلى 25 ماي 1979 وبالرغم من أنّ هذا القانون وقع تعديله في 2001<sup>23</sup> و2010<sup>24</sup> بهدف إكساب أكثر حرفية لوكلاء الإعلان أو الإشهار<sup>25</sup> إلا أنه يبقى غير واضح حدّ لإحتكار الوكالة التونسية للإشهار (التي تأسست سنة 1962) وحلّها خلال أربع سنوات من 2001 إلى 2005 وقع إنشاء 106 وكالة إشهار<sup>26</sup>.

18 على التوالي الفصول 20، 23 و34

19 بشأن هذه المسألة، عدل القانون عدد 33 لسنة 2009 القانون عدد 36 لسنة 1994 المتعلق بالملكية الفردية والفنية.

20 القانون عدد 36 - 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015، المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار قام بتعديل القانون القديم عدد 64 - 1991 المؤرخ في جويلية 1991

21 قام القانون عدد 71 - 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 بتعزيز حرية الإستثمار وافتتاح السوق التونسية ولم يعد ينص على الحصول على ترخيص مسبق من اللجنة العليا للإستثمار. كما يمكن هذا القانون الأجانب من الإستثمار بحرية في كل القطاعات المنصوص عليها وإمكانية إمتلاكهم حتى 100 % من رأس مال المشروع

22 القانون عدد 61 - 1988 المؤرخ في 2 جوان 1988

23 القانون عدد 66 - 2001 المؤرخ في 10 جويلية 2001 المتعلق بإلغاء التصاريح الإدارية الصادرة عن مصالح وزارة التجارة

24 القانون عدد 13 - 2010 المؤرخ في 22 فيفري 2010

25 إلزامية الحصول على ترخيص مسبق من وزارة التجارة (الفصل عدد 6) لممارسة هذه المهنة

26 آخر دراسة منجزة سنة 2006 من البعثة الاقتصادية للسفارة الفرنسية قامت بتعداد 237 وكالة إشهار واستشارة (هذا القطاع وحده يمثل 5000 وظيفة)

لكن 5 % فقط يتكونون رأس مال يفوق 200.000 دينار مقابل 60 % رأسمالهم يقل أو يساوي 20.000 دينار

المرسوم الصادر في 2011<sup>27</sup> يحدّد نسبة لا تتجاوز 50% من المساهمات الأجنبية في رأس مال الشركات التي تريد الحصول على ترخيص وكيل إعلان تجاري، مع حتمية أن توكل إدارة هذه الشركة لتونسي أو لعدد من التونسيين<sup>28</sup>. في المقابل وقع منع الإشهار في بعض القطاعات مثل الأدوية.

**مسلك للتأمل 2** نظرا للأهمية الإستراتيجية للقطاع وللنقائص التي تمس من هيكلته، بات من الضروري القيام بدراسة مستقلة عن الإشهار في تونس مما يفتح الطريق أمام إعداد قانون موحد يضم كل التشريعات وتأسيس هيكل مهني مستقل للرقابة. هذه الدراسة ستسمح أيضا بتقديم تصورات حول حوافز ضريبية جديدة وبالتفكير العميق حول القطاعات الممنوعة من الإشهار.

وفي هذا الصدد يمكن أيضا لقوانين المالية أن تهتم بقطاع الصحافة على غرار قانون المالية لسنة 2018<sup>29</sup> الذي ينص على: «أن تتكفل الدولة بدفع المساهمات في نظام الضمان الاجتماعي طيلة خمس سنوات بالنسبة لمؤسسات الصحافة المكتوبة في تونس التي عرفت انخفاضا في عائداتها طيلة 2016 بنسبة 10 % على الأقل [...] و التي رغم ذلك تبقى على جميع موظفيها [...]»

كما تخضع مؤسسات الصحافة أيضا إلى الاتفاقية المشتركة للصحافة المكتوبة<sup>30</sup> بتعديلاتها المتلاحقة<sup>31</sup> و لقانون العمل<sup>32</sup> في 2017، اقترح السيد مهدي بن غربية الوزير السابق المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان مشروع قانون أساسي متعلق بحرية التعبير و الصحافة والنشر والطباعة مع أن الوزير أبرز أهمية المرسومين 115 و 116 في ضمان حرية الإعلام، فقد أوضح أن مراجعة الأطر القانونية المنظمة للحياة العامة تستوجب بالضرورة مراجعة هذين المرسومين والهدف من ذلك معالجة أوجه القصور في هذين النصين.

في الأثناء، وقع جدل كبير حول هذا المشروع ولم يقدم إلى مجلس نواب الشعب قبل نهاية 2017 كما كان مقررا.

**مسلك للتأمل 3** مراجعة كل النصوص التشريعية المتعلقة بالصحافة المكتوبة من قريب أو بعيد يجب أن يؤدي سريعا إلى هيكل تشريعي دائم ينظر إلى مؤسسات الصحافة المكتوبة كمؤسسات إنتاج

27 مرسوم عدد 2913 - 2011 المؤرخ في 7 أكتوبر

28 تقرير الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال والمستند إلى دراسة قامت بها Team Consulting يحدّد حوالي ثلاثين نص قانوني ينظم بصفة مباشرة أو غير مباشرة قطاع الإشهار التجاري، دون احتساب بقية التشريعات ذات الصبغة العمومية (قانون الصحافة، قانون الاتصالات.....) والتي تتضمن أحكاما ذات صلة بالإشهار التجاري أو العمومي.

29 قانون عدد 66 - 2017 المؤرخ في 18 ديسمبر 2017

30 الصادرة في 24 جويلية 1975

31 التعديل الرابع عشر صدر بأمر من وزير الشؤون الاجتماعية في 16 أكتوبر

32 القانون عدد 27 - 1966 المؤرخ في 30 أبريل 1966 الفصل 15. بالإضافة فإن إنفاقات قطاعية يمكن إمضاءها كما هو الحال بالنسبة لاتفاقية الإطارية التي وقع مناقشتها في أواخر 2018 بين الحكومة والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين والجامعة التونسية لمديري الصحف حول مراجعة أجور الصحفيين.

## مضامين بقطع النظر ورقية كانت أو إلكترونية.

ومن بين المحاور الأساسية التي نص عليها مشروع القانون نجد إدماج الصحافة الإلكترونية ضمن الأحكام الجديدة، استقلالية مجلس الصحافة وحرية نشر الصحف والدوريات بالإستناد إلى نظام التصريح . كما يضمن مشروع القانون أيضا حماية جنائية شاملة للصحفيين ويجرم الدعاية السياسية وانتهاك حقوق المؤلف إضافة إلى الممارسات التي تتعارض مع مبادئ النزاهة.

في المقابل، أثارت الهياكل المهنية والمجتمع المدني عديد المسائل الخلافية في مشروع القانون والتي تهم بالخصوص توحيد القانون ودور الهيئة التعديلية عند عزل الرؤساء المديرين العاملين للمؤسسات العمومية للصحافة وكذلك تركيبة ومهمة مجلس الصحافة إضافة إلى مسألة حماية الصحفيين عند حدوث تتبعات، يجب أن تكون وفق هذا القانون ليس بالإعتماد على فصول القانون الجزائري.

وقد انعقد مجلس وزاري مضيق في 13 جانفي 2017 أعلن عن تأسيس لجنتين لتعزيز الرقابة على الإشهار العمومي لصالح مؤسسات الصحافة المكتوبة والإلكترونية وفي هذا الصدد أعلن رئيس الحكومة عن تخصيص 5% من عائدات الإشهار العمومي لفائدة «ودادية» للصحفيين ذات بعد اجتماعي وإلى حدود كتابة هذا التقرير لم يدخل هذا التخصيص حيز التنفيذ.

## عرض يتراجع

شهد المشهد الإعلامي في تونس بعد 14 جانفي 2011 توسعا كبيرا، فمع «استعادة الحرية» ارتفع عدد الأحزاب السياسية (أكثر من 120 حزب) والصحف أيضا . وقع تصميم أكثر من 250، منها ما لم يرى النور إلى اليوم<sup>33</sup>: 17 يومية جديدة و108 أسبوعية ونصف شهرية و 85 دورية. أغلب هذه الصحف وقع تصميمها دون الإعتماد على دراسة للسوق أو خطة عمل واضحة ، وفي كثير من الأوقات من غير فريق تحرير.

السؤال الذي يطرح نفسه : ماذا تبقى من هذه الصحف؟ الإجابة مدنا بها منجي الخضراوي عضو المكتب التنفيذي للرقابة الوطنية للصحفيين الذي أكد أن عدد الصحف (بجميع أنواعها) تقلص إلى حدود خمسين عنوانا.

## الصحافة اليومية

ظهرت خلال 2011 ثلاث يوميات جديدة : المحرّر التي صدرت يوم 2 أوت وتوقفت عن الصدور بعد ثلاثة أشهر فقط نتيجة لضعف التمويل ، المغرب الصادرة يوم 23 أوت والتونسية التي كانت عند انطلاقها موقع الكترونيا سرعان ما تحولت في 17 ديسمبر 2011 إلى صحيفة ورقية لتتوقف عن الصدور

33 قدرت الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال عدد الإصدارات المرخص لها بعد 2011 بما يقارب 228 نشرية .

في ماي 2016 .

وحدثا وبالتحديد يوم 2 أفريل 2018 توقفت يومية الصريح عن الصدور رغم أهمية الأعداد المباعة لهذه الصحيفة التي أنشأها صالح الحاجة في 1995 أولا كأسبوعية ثم تحولت إلى يومية سنة 2002

الصحف اليومية التونسية الصادرة وقت تحرير هذا التقرير هي:

• في القطاع الخاص:

- الشروق (دار الأنوار)

- المغرب (Grand Maghreb Média)

- Le Quotidien ( دار الأنوار)

• في القطاع شبه العام (مجموعة خاصة صادرة من الدولة وهي في طور الإحالة):

- الصباح (دار الصباح)

- Le Temps (دار الصباح)

• القطاع العام :

- La Presse (سنيب)

- الصحافة (سنيب)

هذا بالإضافة إلى صحف صادرة في الخارج لكن توزع في تونس رغم أنّ عددها قليل مثل Le Monde ، العرب ، L'Equipe ، والقدس

## المجلات

تظهر للإنعاش التي شهدها قطاع الصحافة المكتوبة خاصة في الاسبوعيات الناطقة باللغة العربية<sup>34</sup>

الصادرة بعد جانفي 2011	الصادرة قبل جانفي 2011
الفجر	الانوار
الأولى	الصباح الأسبوعي
الوقائع	حقائق
صوت الشعب	أخبار الجمهورية
الضمير	المصور
البلد	الأخبار
السفير التونسية	الإعلان
الحقيقة	الشعب

34 يجب إضافة الأسبوعيات الناطقة باللغة الفرنسية إلى هذه القائمة Le Courier de Tunisie ، Tunis Hebdo Réalités (أسس في 13 أكتوبر 2011) ، L'Eco Journal ، والأسبوعية الناطقة باللغة الأنغليزية Tunis News مع العلم أنّ الأربع أسبوعيات الاخيرة توقفت عن الصدور.



المسار	البيان
الرسالة	الموقف
الكرامة	الحدث
أسرار	كل الناس
الراية	اليوم
الإرادة	الطريق الجديد
عرايية	الوحدة
الشاهد التونسي	المستقبل
الضمير	الاقتصاد والأعمال

لكن مرة أخرى، عديد الاسبوعيات اندثرت وعند تحريرنا لهذا التقرير، لم يعد لدينا إلا عدد قليل من الأسبوعيات والمجلّات نصف شهرية:

- البيان
- الانوار
- الاخبار
- سيدتي
- زهرة الخليج
- الإعلان
- الصباح الأسبوعي
- المصوّر
- حقائق
- الشعب
- بروميسبور
- La Presse Business
- Tunis Hebdo
- الطريق الجديد
- صوت الشعب
- الرأي العام
- L'Economiste
- L'Expert

يجب إضافة أيضا العناوين الصادرة في باريس والتي يقع توزيعها في تونس مثل : Jeune Afrique :  
Femme actuelle, Le Point, l'OB

ومن بين المجلّات الشهرية نجد القائمة التالية<sup>35</sup>:

**Tunivisions •**

**Science Plus •**

**Femmes de Tunisie •**

**Info Sport •**

**سيارتي •**

**شمس الجنوب •**

**ليدرز بالعربية •**

**Avant Première •**

يمكن إضافة في هذه الفئة Le Monde Diplomatique , Afrique Magazine, Top Santé Sciences et Vie  
Management الصادرة في باريس والتي يقع توزيعها في تونس.

## صحافة الأحزاب

سواء أكانت أنشأت قبل الإستقلال (الامل والطليعة .....)، خلال الطفرة التي شهدتها الثمانينات أو حديثا فإن الصحافة الحزبية أو النقابية تشهد إزدهارا منذ وقت طويل ولتجاوز ضعف التوزيع، قامت الدولة في أواخر 1990<sup>36</sup> بإحداث منحة سنوية خاصة لأغلبية العناوين<sup>37</sup> الصادرة عن الأحزاب الممثلة في البرلمان وتمنح بطريقة إنتقائية .

وقد مكنت هذه المساعدة التي قدرتها الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال بـ 240.000 دينار، هذا النوع من الصحافة البديلة من أن يحيي ويثري النقاش الديمقراطي التعددي لكن تبقى صحافة الأحزاب معرضة أكثر من غيرها إلى الأزمة التي يشهدها القطاع بسبب خبطها التحريري وفي ظل مناخ عام يشهد تغيرا كاملا وخصوصا مع جمهور قراء ضعيف نسبيا.

ومن هذا الواقع وفي سنة 2017، توقفت أسبوعية الفجر القريبة من النهضة والتي يتراس تحريرها محمد الفوراني العضو السابق لمجلس شوري الحركة عن الصدور.

35 لم يقع إضافة الصحف المجانية مثل Médic' Info أو Livret Santé

36 القانون عدد 48 - 1997 المؤرخ في 21 جويلية 1997 والقانون عدد 99- 1999 إضافة إلى المرسوم عدد 762 - 1999 المؤرخ في 10 افريل 1999

37 ما عدى الموقف، صحيفة الحزب الديمقراطي التقدمي

## الصحافة الجهوية

حتى لو كان حضور الصحافة الجهوية المكتوبة، رغم قدمها رمزيا في بلد يبقى فيه الإعلام ذو صبغة مركزية، فإنّ هذه الصحافة التي شهدت النور في الثمانينات حاولت تقديم صحافة قرب بعيدا عن العاصمة.

قبل 14 جانفي 2011، كان هناك خمس عناوين: شمس الجنوب و La Gazette du Sud في صفاقس، الجزيرة<sup>38</sup> في جربة، مرآة الوسط في سيدي بوزيد وأكسيجين في بنزرت، هذا وقد تحصلت عديد العناوين على رخص للصدور لكن باستثناء الوميض في زغوان ، فإن عدد قليل من هذه الصحف عرف النور في حين اختفى واندثر عدد كبير منها.

وعند تحرير هذا التقرير، لاحظنا أن المجلات الثلاثة الأولى فقط هي التي لا تزال على قيد الحياة رغم صدورها بصفة غير منتظمة وبالجمود إلى مضمون هزيل أحيانا.

تجدد الإشارة أنه في ظل النظام السابق، كانت الدولة تقدم مساعدة مهمة لهذه الصحف عن طريق الوكالة التونسية للاتصال الخارجي (ATCE) أو وزارة الاتصال. وتقدر الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال أن هذه المساعدة قد بلغت في سنة 2011، 10.000 دينار لكل عنوان.

هذا المبلغ وبحسب مستحوج التقيناه في إطار هذه الدراسة خصّص لتغطية مصاريف الطباعة والنشر ولا يشمل المشتريات المجمعّة للمؤسسات العمومية من هذه الصحف التي خصّصت مع موارد الإشهار التجاري لتسدّد المصاريف القارة وخاصة الأجور.

إنّ نهاية هذا النظام المزدوج للمساعدات العمومية عمق الأزمة الإقتصادية و جعل من المجازفة المالية في مجال الصحافة الجهوية أقلّ جاذبية. هذا مع التأكيد على الإفتقار الشديد للآليات الخاصة الكفيلة بتقديم أمثلة للمعلومة المتأنية من الجهات والتي يقع جمعها عن طريق وكالة تونس إفريقيا للانباء (TAP) والمراسلين الجهويين للصحافة الوطنية.

إن قائمة الصحف التي اندثرت تثير الإستغراب: أخبار الساحل (سوسة)، حضرموت (سوسة)، سواحل والتي تحولت إلى ميثاق(المنستير)، العطف(سليانة)،القنال(بنزرت).....

مع العلم أن التجربة أظهرت أن الأخذ في الإعتبار بإعلام القرب<sup>39</sup> يمكن من أن يمثل في الآن نفسه تحديًا لتحقيق التماسك داخل الوطن وحبّة تحريرية مهمّة لتوفير مضمون إعلامي مختلف ومتميز.

**مسلك تأمل 4** إنّ اعتماد سياسة دعم عمومي للإعلام الجهوي يسمح بمساندة الدور الاجتماعي لهذه الصحافة سواء أكانت صحفا محلية ( والتي تستوجب بالضرورة تقييم الجانب الإعلامي) أو صحفا

38 المؤسس لطفي الجريري توفي في 30 جانفي

39 في الجزائر، تصدر صحيفة الوطن أربع طباعات مختلفة لتكون أكثر قرب من الإعلام المحلي

وطنية تطمح لإصدار طبقات محلية. إنه تحدّي كبير لتحقيق التماسك داخل الوطن وللديمقراطية اللامركزية

## عملية ترشيد طال تأجيلها

منذ التسعينات، عاشت الصحافة المكتوبة وازدهرت أحيانا خارج النطاق المخصص لها<sup>40</sup> فكانت إما عرضة للعقبات وللتجاذبات أو عكس ذلك كانت تحظى بالإهتمام هذا مع وجود سلطة حريصة على السيطرة على القطاع عن طريق المساعدات المباشرة أو غير المباشرة.

إذا فهذا الانفصال الطويل والتدريجي لقطاع الصحافة المكتوبة عن الاقتصاد الفعلي والحقيقي يفسر في الآن نفسه تأجيل الإصلاحات الهيكلية التي كانت ستكون مفيدة وأيضا الصدمة التي تحملها القطاع عندما وقع التراجع عن هذه المنح بعد 14 جانفي وترى اللجنة الوطنية للتحقيق في قضايا الفساد والاختلاس التي ترأسها الأستاذ عبد الفتاح عمر أن الوكالة التونسية للاتصال الخارجي وزعت سنويا وطيلة عشرين سنة في منتهى السرية عشرة ملايين دينار لوسائل إعلام مختلفة منها 7 مليون دينار لوسائل الإعلام التونسية.

مع العلم أنّ هذا الهيكل ذو الطابع الصناعي والتجاري<sup>41</sup> المكلف بالاتصال (تحسين صورة تونس) وأيضا التصرف في الإشهار العمومي في النظام السابق، كان مصيريا لقطاع الصحافة المكتوبة<sup>42</sup>.

وحسب موقع Espace Manager ، فإن نصف هذا المبلغ وقع رصده للصحف اليومية وهو ما يعادل 3.5 مليون دينار سنويا (مقابل أكثر بقليل من 1 مليون دينار للأسبوعيات ) وتجدر الإشارة بأن هذه المساعدات المباشرة وغير المباشرة<sup>43</sup> كالإعفاء الضريبي على المشتريات (ورق، لوحات طباعة، فيلم لآلة الطباعة ولفافات آلة الطباعة .....)، وبيع الصحف وكذلك إعتماد تعريفات بريدية تفاضلية بالنسبة للإشتراكات التي يقع تحميلها خارج أكياس البريد، مكنت بعض الصحف من توفير سنويا مبالغ مالية هامة نادرا ما وقع استثمارها في التجهيزات أو الموارد البشرية .

وحسب تقديرات الجامعة التونسية لمديري الصحف فإن القطاع يمثل مورد رزق لما يقارب 5000 عائلة وهذا يشمل كل الاختصاصات المهنية.

40 ضعف الهيكله وسوء التصرف في القطاع، انظر خاصة افتتاحية حميدة بن رمضان «Confession d'un directeur solitaire» في La Presse يوم 02 جانفي 2012

41 أسست بمقتضى قانون عدد 18 46 المؤرخ في 7 أوت 1990

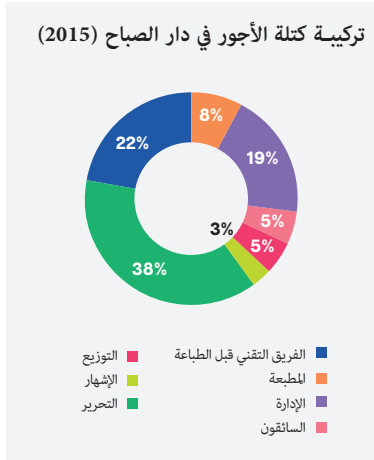
42 بتاريخ 22 أوت 2012

43 تجدر الإشارة بأنه لم يكن في استطاعتنا في إطار إعداد هذه الدراسة الحصول أو حتى إمكانية تقدير المبلغ الإجمالي لكل المساعدات المباشرة وغير المباشرة التي تمنحها الدولة حاليا لقطاع الصحافة المكتوبة

مسلك تأمل 5 إن إعداد خارطة دقيقة لقطاع الصحافة المكتوبة وبصفة عامة لمجموع وسائل الإعلام يمكّن من تحديد من ينتج المضمون، سواء أكانوا صحفيين متمتعين بالبطاقة المهنية أولا ومن قياس نسبة مساهمة صناعة المحتوى في القطاع إجمالا.

من ناحية أخرى، تمثل كتلة الأجور في المؤسسات العمومية والشبه عمومية حجما هائلا (44% من إجمالي التكاليف لدار الصباح<sup>44</sup> في 2015 وبين 59 و 120% للسنيب لإبراس حاليا حسب بعض المصادر) لاسيما مع وجود تضخم في عدد الموظفين في الإدارة والفريق التقني قبل الطباعة (تركيب، مسح وتركيب الصور)

تركيبة كتلة الأجور في دار الصباح (2015)



وقد تأثرت النتائج المحققة في هذه المؤسسة بتكاليف التشغيل التي ارتفعت بنسبة 17% في الستة أشهر الأولى من سنة 2017 وقد شملت الزيادات القانونية الأولى من سنة 2017 ومخصصات التقاعد بالنسبة للموظفين المغادرين.

مع العلم أن اسهم المساهم الأكبر السابق محمد صخر المطايري تتم إدارتها من قبل الشركة القابضة التابعة للدولة « الكرامة هولدينغ » هذه الشركة تدير أكثر من خمسين مؤسسة مصادرة بهدف إعطاء أهمية للمساهمات الكبرى، تنمية المساهمات الفتية والهشة وإعادة هيكلة أو تطهير المؤسسات التي تواجه صعوبات وتصفية تلك التي فقدت مردوديتها ولم تعد مربحة.

وقد قامت الكرامة هولدينغ وحتى تتمكن من بيع الكمّ الهائل من الأسهم بإعتماد خطة «تسريح اجتماعي اختياري» تركز على التقاعد المبكر لأكثر من عشرين صحافي وللتذكير فإنه بين 2013 و 2015

44 في دار الصباح : تمثل اليومية الناطقة باللغة العربية 60% من حجم المعاملات، اليومية الناطقة بالفرنسية الثلث، الأسبوعية 6% والموقع الإلكتروني 1%

قامت دار الصباح بتقليص عدد موظفيها من 178 إلى 167<sup>45</sup>

أما في ما يخص «سنيب» فهي تضم ما يقارب 400 موظف منهم 120 وقع انتدابهم سنة 2011 نتيجة قرار سياسي زمن حكم الترويك. الازمة المالية التي تعيشها المؤسسة بلغت مرحلة خطيرة حيث تسببت في تأخير صرف الرواتب لشهر أكتوبر 2018 وإضراب يوم 7 نوفمبر المخطط الاجتماعي المقرر<sup>46</sup> في إطار لجنة التطهير وإعادة هيكلة المؤسسات ذات المساهمة العمومية (Carepp) يشمل 163 موظف يبلغون من العمر 50 سنة فما فوق (40% من الموظفين) منهم 70 صحفيا هذا بينما تتواصل شائعات الخوصصة<sup>47</sup>.

ينص مخطط التطهير على التخصيص 6.2 مليون دينار في شكل قرض من خزينة الدولة بنسبة فائدة 3 % (وفتزت إعفاء بثلاث سنوات). وأيضاً دراسة تمهيدية لمخطط إعادة هيكلة المؤسسة المزمع إنجازه في 2019 لتقرير مخطط الإستثمار<sup>48</sup>.

هذا وقد وقع رفض المخطط المقدم من السنيب (الذي ينص على الترفيع من رأس المال بمبلغ 20 مليون دينار لإصلاح المقر القديم لشراء مطبعة جديدة، لتجديد أسطول السيارات وإقتناء نظام معلومات.)

وقد أحصت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين لسنة 2018 فقط، 200 تسريح . مع العلم أن ثلاثة أرباع الوظائف في قطاع الصحافة المكتوبة يوفرها أكبر أربع ناشرين: دار الصباح والسنيب ودار الانوار و Grand Maghreb Média. اللجوء إلى المخططات الإجتماعية إذا هوتوجه متعارف عليه هدفه انعاش الحسابات : مثلا في الكوديفوار أعلنت الشركة الناشرة لليومية العمومية Fraternité Matin عن تسريح نصف موظفيها<sup>49</sup> من بينهم 11 صحفي ما يعادل ربع التحرير في أواخر شهر نوفمبر.

**مسلك تأمل 6** لا يجب أن تقتصر عملية إعادة هيكلة القطاع العمومي والشبه العمومي للصحافة المكتوبة فقط على المخططات «التسريح الاجتماعي» بل يجب أن تشمل أيضا توظيف اختصاصات جديدة بالخصوص في ميادين ومجالات مثل تطوير البرمجيات والتسويق. فيما يخص قطاع الصحافة، يمكن تدعيم عدد المتعاونين العرضيين وذلك لتغطية بعض الميادين الخوصصية التي وقع تهميشها.

ما وراء التكلفة البشرية الباهضة التي قد يسفر عنها مخطط اجتماعي بهذا الحجم وما يقترن به من

45 في المقابل، لم يقع نشر مخطط للإستثمار

46 وقع إعلانه من قبل رئيس الحكومة يوم 14 جانفي 2017، هذا المخطط الإجتماعي ترجع يوم 15 ديسمبر 2018 بخروج 115 في التقاعد المبكر و الإستغناء عن La Presse Business التي وقع بعثها في 2015.

47 في أواخر 2018، قام اتحاد الشغل بنشر اسم 23 مؤسسة ومنشأة عمومية والتي تعترم الحكومة خصوصتها وتضم هذه القائمة سنيب La Presse

48 بالإضافة إلى ذلك اضطرت سنيب إلى طلب قرض بـ 2 مليون دينار لدفع منحة الست رواتب التي أقرت لفائدة الموظفين المسرحين في إطار التقاعد المبكر يوم 15 ديسمبر 2018

49 123 موظف وقع تسريحهم و 32 غادروا المؤسسة في إطار مخطط الخروج الإختياري الشركة الجديدة للصحافة والنشر في الكوديفوار التي أعلنت عن خسائر متراكمة بـ 3.6 مليون أورو في الفترة الممتدة من 2012 إلى 2017 في حين أن المبيعات لا تتجاوز 5000 نسخة يوميا

مخطط استثمار في تجهيزات طالما وقع تجاهلها<sup>50</sup> والتي وفي أفضل الحالات يقع إصلاحها فإن ما يصدىم فعلا في عملية هيكلية المؤسسات العمومية هو حدة وعنفة التعديلات التي يجب اتخاذها. وتجدد الإشارة أنه خلال النقاشات الحالية كثير من الأطراف لا زالت تطرح وتناقش فرضية ربحية. بعض الشركات المحددة رغم أن المعلومات الشحيحة المتاحة تظهر عكس ذلك<sup>51</sup>. إن إنكار الأزمة التي يعيشها القطاع لا يمكن أن يكون حلاً إلا لمن يخاف أن يتهم بالتقصير وعدم تقديم المساعدة لصحافة مكتوبة مهددة اليوم بالموت.

---

50 انظر لاحقاً

51 العجز المالي لسنيب وصل 6.6 مليون دينار في نهاية شهر سبتمبر 2017.

# وفاة معلنة أم تحول في الصحافة المكتوبة؟

بعد تحليل النظام البيئي للصحافة المكتوبة من زاويتي العرض والقانون خصوصا، سيهتم هذا الجزء بالأزمة التي يمر بها القطاع . والهدف من هذه العملية التي تقوم على تفصيل وتدقيق لأهم المؤشرات هو تحديد الداء الذي يضعف قطاع الصحافة المكتوبة ومحاولة تقديم تشخيص لذلك : هل نحن إذا بصدد إحتضار وإلغاء لهذه الوسيلة من طرف ممارسات إعلامية جديدة أم هي مجرد هزات بسيطة مهما كانت وقاسية، مرتبطة بالتحول الذي يشهده الاقتصاد العام لهذه الصناعة.

## أزمة طلب ....

عدم توفر ميزان جرارة لا يمنع من ملاحظة أن مريضا ما يعاني من الحمى إذا وحتى وإن حاولت مؤسسات الصحافة المكتوبة التلاعب بالأرقام وإن تظهر في غالب الأحيان إحصائيات غير موثوق فيها وزائفة.

فهذا لا يقلل من أزمة الطلب التي تبقى أكبر دليل على الداء الذي يفتك بالقطاع وهو ما تأكده دراسة القراء التي وقع إنجازها في إطار البحث الحالي.

في الواقع وضمينا، كل الأطراف المعنية تتفق على أن عدد القراء في تناقض ملحوظ (غير وفي) وبأن الشباب لا يهتم بقراءة الصحف ،يضاف إلى ذلك تقلص في المداخيل الإشهارية لفائدة وسائل إعلام أخرى.

مع إندثار بعض الصحف وتزايد التضييقات الاقتصادية، فإن قطاع الصحافة المكتوبة لم يعد يجذب المستثمرين وخاصة من لديهم مساهمة كافية في القطاع أو من يملك وسيلة إعلامية أخرى. الرأسمالية العائلية والتي تحكمت طويلا في الصحافة المكتوبة تجد اليوم صعوبات لتعبئة الإستثمارات الثقيلة الكفيلة لإعادة تنشيطه.



## هروب القراء

قراءة الصحف التونسية في تقلص مستمر. هو سرّ مكشوف أحيانا يقع إنكاره وليس تكذيبه. ولكن من المفارقات وعضو تقديم الواقع والبحث عن الأسباب يفضل القطاع إسدال ستار خافي حتى لا يقع التصادم مع هذه الحقيقة المؤلمة.

هذا بالإضافة إلى وجود عدد قليل من الدراسات الحديثة التي تعطي أرقام واضحة ومدعومة تسمح بالإطلاع على حجم هروب القراء .

في تقرير صادر في سنة 2017<sup>52</sup>، أشار إسكندر نقازي وأسماء عزيزي إلى انخفاض بنسبة 67 % لانتشار<sup>53</sup> أهم صحيفة يومية ناطقة باللغة الفرنسية بين سنة 2011 و 2016<sup>54</sup> وب 46 % لأهم المجلات باللغة الفرنسية بالنسبة لنفس الفترة . هذه النسب هي نتيجة شهادات بعض الصحفيين والمسؤولين عن هذه العناوين.

دائما ما يشير مديري الصحف إلى مسألة «إلغاء الإشتراكات العمومية» والمشترىات المجمعمة من الصحف للمؤسسات العمومية التي لم تعد تلقائية ومنتظمة بل أصبحت تعتمد على تقديرات كل مؤسسة ومرتبطة إلى حد كبير برأي صناع القراء فيها.

مع ذلك ليس هنالك ما يؤكد أنّ التطور الحاصل في قطاع الصحافة المكتوبة هو نتيجة «لموجة إلغاء الإشتراكات العمومية» .

بالنسبة لكل اليوميات فإن المعلومات المجمعمة في إطار هذه الدراسة<sup>55</sup> أظهرت تسارعا في انخفاض عدد القراء والتوزيع يقدر بـ 22 % ما بين 2015 و 2016 (مقابل 16.3 % في المغرب<sup>56</sup> و 13.02 في الجزائر بالنسبة للصحيفة الواحدة الناطقة باللغة الفرنسية<sup>57</sup> Al Watan

**مسلك تأمل 7** إن التراجع الحاد في نسبة القراء خلال الأشهر الأخيرة يفرض على المؤسسات الإعلامية مراجعة المحتوى الإعلامي وتقتضي هذه المراجعة حتما تشريكا فعليا للقراء وغير القراء خصوصا الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 30 سنة باعتبار أن هذه الفترة العمومية ملائمة لاكتساب عادات القراءة.

52 تقرير عن حضور اللغة الفرنسية في وسائل الإعلام التونسية، إسكندر نقاز وأسماء عزيزي، المعهد الفرنسي تونس 2017

53 حتى وإن كان التقرير يشير بطريقة من الواضح أنها خاطئة للسحب بالنسبة لهذه العناوين

54 في 2012 أشار تقرير الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال إلى توزيع لهذه الصحيفة يقدر بـ 16721 في 2011

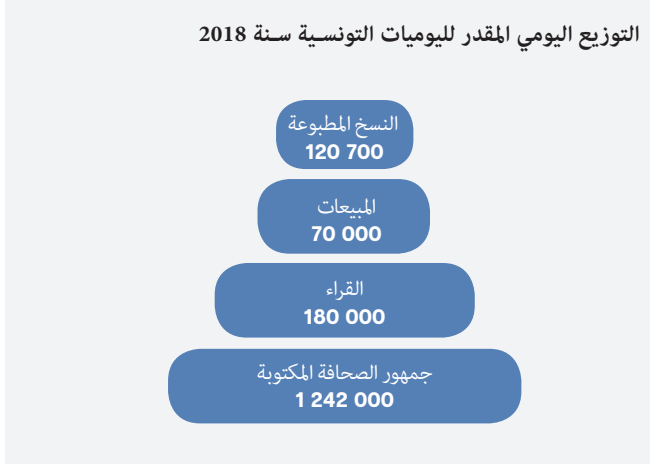
55 وإن بأسف الباحثون عن عدم تقديم البديل فقد اختاروا عدم ذكر أرقام التوزيع التي تخص بعض المؤسسات الإعلامية لأن نشر معطيات جزئية لا يمكن أن يعكس بالضرورة الوضعيات المختلفة التي تخص كل وسيلة إعلامية . إن عدم نشر معطيات صحيحة ومعتمدة يمثل حاجزا أساسيا أمام كل عملية تطوير للقطاع

56 معطيات ديوان تحرير النشر المغرب، ديسمبر 2017

57 57 فمأخوذ عن التحالف لأرقام الصحافة ووسائل الإعلام ديسمبر 2017. الخبر والشروق، النهار والحرية خرجوا من التحالف

ولإبراز خطورة الوضع، نقدر بأن عدد النسخ المباعة من الصحف اليومية في أواخر شهر جانفي 2018 لا تتجاوز 70 ألف نسخة يوميا<sup>58</sup>. 45 % من هذا الرقم وقع تسجيله من قبل عنوان وحيد<sup>59</sup> (الشروق) ونسبة 90 % من قبل خمس عناوين (الشروق ، La Presse ، الصباح، Le Temps ، والمغرب) مع العلم بأن 90 % من هذه المبيعات تمت في تونس الكبرى.

### التوزيع اليومي المقدر لليوميات التونسية سنة 2018



وبالنظر إلى العدد الجملي للسكان ، فإن توزيع الصحف التونسية يقدر بـ 0.6% (مقابل 2.2 % في فرنسا سنة 2018<sup>60</sup> و 0.5 % في المغرب<sup>61</sup>)

وبالإستناد إلى الإستجاب المنجز في إطار هذه الدراسة<sup>62</sup> وبما أن كل صحيفة تقرأ من قبل عدد كبير من الأشخاص، يمكن تقدير جمهور القراء الفعلي لليوميات بـ 180.000 قارئ والجمهور العام للصحافة المكتوبة (حسب الاشخاص المستجوبين الذين اقروا بقراءة أي حامل ) بـ 11% من عدد السكان<sup>63</sup> ما يقارب 1.2 مليون تونسي.

58 تقدير خاص بالباحثين (كما بينه المثال التالي) هذا التقدير أقل مما ذهبت إليه تقديرات صحفيون بلا حدود وجمعية «الخط» التي تحدثت عن بيع 100 ألف نسخة يوميا «وذلك رغم وجود أرقام موثوق بها تخص بيع وتوزيع الصحف . أرقام الصحف . أرقام السحب يقع تضخيمها لجلب المستشرين»  
59 على عكس ما يذهب إليه المنشور 115 الذي يمنع أن يمتلك شخص واحد أو يسيطر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على دوريات ذات صبغة إخبارية جامعة يفوق عدد سحبها الجملي 30 % من العدد الجملي للسحب . كذلك يهتم القانون عدد 36 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 بتنظيم المنافسة  
60 تقديرات أنجزها المؤلفون بالإستناد إلى أرقام التحاف من أجل أرقام الصحافة ووسائل الإعلام والمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية هذه الأرقام لا تخص الصحافة اليومية الوطنية المدفوعة  
61 تقديرات أنجزها المؤلفون بالإستناد إلى أرقام ديوان تيرير النشر في المغرب  
62 هذه التقديرات المبنية على عينات منتقاة في الولايات الأكثر كثافة. وقع تقديمها على سبيل البيان فقط.  
63 في فرنسا هذا الرقم أهم بثلاث مرات : بالرجوع إلى الدراسة One في 2017 التي أنجزها التحالف من أجل أرقام الصحافة ووسائل الاعلام 38 % من الفرنسيين يقرأون على الأقل صحيفة واحدة ما يعادل 20 مليون ساكن.

**مسلك تأمل 8** إن العمل على تثمين الدور الرمزي والتاريخي للصحافة المكتوبة من شأنه أن يجعل هذا القطاع يستعيد ثقة القراء والمستشهرين . ويستوجب ذلك معرفة دقيقة بانتظارات القراء عن طريق دراسات علمية موجهة والتي يمكن إجراؤها أيضا في المناطق الداخلية حتى يكون هنالك تمثيل شامل للقراء.

بالنسبة لشهر جوان 2018 كانت نسبة النسخ الغير مباعه ( الفرق بين النسخ المطبوعة والنسخ التي وقع بيعها) 42% مع العلم أنه كلما ارتفعت المبيعات كلما تراجعت هذه النسبة.

في المقابل، يمكن ان تصل نسبة النسخ الغير مباعه في بعض الأحيان (الإقتصار فقط على أهم خمس يوميات) إلى 60% وهو ما يطرح تساؤلات حول التعديل بين العرض و الطلب .

مع ذلك يبقى عدد النسخ المطبوعة متوازعا نسبيا ويقع احتساب التكلفة بالرجوع إلى ثمن النسخ المباعه، فعلى سبيل المثال فإن معدل الأعداد الغير مباعه يمثل 55% سنة 2017<sup>64</sup> في حين أن هذه النسبة كانت لا تتجاوز 21% قبل سبع سنوات رغم أن عملية السحب كانت أقوى.

ويبقى عدد القراء هو أصعب رقم يمكن الحصول عليه في بلد لا ينظر بصورة إيجابية للتثقيف العام ومسألة «كراء» الصحف في المقاهي. لذلك قام المؤلفون بإعتماد تقنية المسح للحصول على رقم 180.000 الذي وقع إدراجه في هذا البحث وللمقارنة بينت دراسة One لسنة 2017<sup>65</sup> أن 38% من الفرنسيين يقرأون على الأقل يومية واحدة.

هذه النسب المسجلة في قطاع الصحافة المكتوبة يجب مقارنتها بما يسجل في القطاع السمعي البصري مثال نسمة (3.7 مليون مشاهد يوميا سنة 2017) و Mosaique FM 1.6 (مليون مستمع يوميا)<sup>66</sup>

**مسلك تأمل 9** الإنتقال الرقمي لقطاع الصحافة المكتوبة يجب أن يطرح في إطار التحول الذي يشهده النموذج الإقتصادي مما يستوجب إستقراء النماذج القائمة بغية استنباط حلول من شأنها أن تحقق التوازن والتوزيع الجديد للمهام والتأقلم مع الكفاءات الجديدة . ويستدعي ذلك إقناع المقاومين الداخليين للتغيرات. إن الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة من شأنه أن يضيفي القيمة المضافة على مضامين الصحافة المكتوبة حتى تكون نوعية ومباشرة وملتزمة . هذا التحول الذي يعتمد على طرق جديدة في العمل يستدعي الإنتقال إلى هيكلية مبنية على البرامج حيث يلعب الإبتكار دورا أساسيا من خلال استقطاب مهارات جديدة متأتية خصوصا من ميادين البرمجيات والتسويق. هذا بالإضافة إلى استعمال آليات نظام إدارة العلاقة مع الحرفاء.

64 أرقام ديوان تيرير النشر المغرب 2017

65 دراسة 2017 One ، التحالف لأرقام الصحافة ووسائل الإعلام

66 دراسة 2018 Open Sigma Sigma Conseil،

## مستقبل الصحافة المكتوبة يعتمد أيضا على الشباب

حتى وإن تبين أن الشباب قاموا بتغيير ممارستهم الإعلامية لصالح القراءة على الهاتف الجوال<sup>67</sup> ولأنها أكثر تفاعلية وتمنح الكثير من الوقت الممتع، فإن نسبة زيارة مواقع الصحافة المكتوبة لا تدعو إلى التفاؤل: فقط موقع Alchourouk.com يتموقع في العشرين مرتبة الأولى للمواقع التونسية الأكثر شعبية<sup>68</sup> ويأتي قبل اقدم المواقع، Tuniscope، Kapitalis، Tunisie Numérique، Tuniscope، Businessnews

المرتبة على التوالي 21، 22، 25 و 29.

**مسلك تأمل 10** إن التركيبة الديمغرافية للتونسيين المتكونة أساسا من الشبان تفرض على أصحاب القرار في المؤسسات الإعلامية التفكير في المسائل التي تخص هذه الفئة وهذا من شأنه أن ينمي الرغبة في القراءة لدى أكبر شريحة في المجتمع. إن اعتماد دراسة خاصة بالشباب وبانتظاراتهم تخدم هذا التوجه وحتى تقتنع هذه الفئة العمرية بأهمية الصحافة المكتوبة فإنه من الضروري إدراج التربية على وسائل الإعلام ليس فقط في البرامج المدرسية وإنما أيضا في منهجية مؤسسات الصحافة المكتوبة التي يتوجب عليها تطوير منتج خاص يقوم على التثبت من الخبر وتبسيط العمل الصحفي بالإعتماد مثلا على برامج التعليم الذاتي.

والملاحظ أنه لا يوجد موقع آخر للصحافة المكتوبة ضمن الخمسين موقعا إلكترونيا الأوائل في تونس. وفي ما يخص البحث عن مواضيع مرتبطة بالاخبار والاحداث الآتية فإن الصباح والشروق يردان<sup>69</sup> ضمن الخمس والعشرين موقعا الأكثر زيارة على محرك البحث Google سنة 2018<sup>70</sup>.

يعتبر ملخص التحليل النوعي المقدم من Alexa متناقضا إلى حد ما باختلاف Tuniscope والتي يمثل عدد زوار موقعها القادمين من Facebook واحد من ستة، فإن قرابة ثلث المستعملين لموقع Alchourouk.com يلجون من محركات البحث<sup>71</sup>. في المقابل فإن عدد الصفحات التي يقع مشاهدتها من قبل الزائرين للموقع يعتبر أهم (4.18 مقابل 1.68 لـ Tuniscope) و الوقت اليومي المقضى على موقع Alchourouk.com هو (5 دقائق و 41 ثانية) يقع بين Tuniscope (دقيقة و 53 ثانية) و Businessnews (8 دقائق و 50 ثانية)

67 حسب 96 % Medianet من مستعملي الأترنات يدخلون Facebook عبر هواتفهم الجواله

68 معطيات Alexa نوفمبر 2018

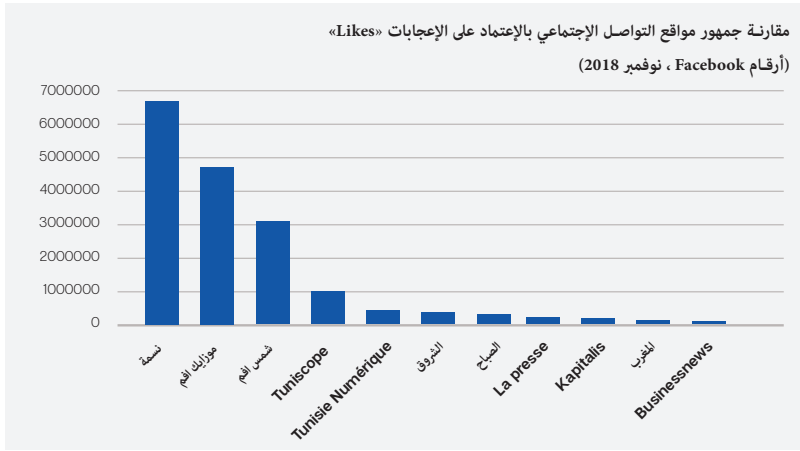
69 المرتبة 13 للصباح و 16 و 19 للشروق أما بالنسبة لأقدم المواقع فإن Businessnews ترد في المرتبة 21 وآخر خبر Online في المرتبة 25

70 معطيات Google الخاصة بتونس المتعلقة بأخر إثني عشر شهر ا، نوفمبر 2018

71 و فقط 4.3 % من Facebook

إضافة إلى ذلك فإن حضور أهم الصحف اليومية على Facebook أين يتواصل ثلثي التونسيين<sup>72</sup> قلب التسلسل الهرمي الذي تمنحه النسخ الورقية حيث تسيطر الشروق بـ 280.000 منخرط يجوبون صفحتها يليها موقع (Assabehnews (265.000 likes) وفي نسبة أقل (La Presse (175.000) لكن تبقى Le Temps بـ (Likes 8400) أقل فاعلية على شبكة التواصل الاجتماعية مقارنة بالنسخة الورقية في حين يحضى موقع المغرب بنسبة أهم بكثير من ذلك (likes 73.000)

**مسلك تأمل 11** نظرا لانتشار استعمال مواقع التواصل الاجتماعي وخصوصا Facebook فإنه من مصلحة وسائل الإعلام تطوير استراتيجية رقمية فعالة وتشريك إدارة جماعية وتفعيل الحوار مع محبيها . وبالإمكان تحقيق ذلك بإدراج مقاطع فيديو قصيرة أو صور والتي من شأنه أن تقوي من نسبة الإستقطاب نظرا لضعف الإعتماد على هذه التقنية في الصحافة المكتوبة على الأترنت.



في العموم، الصحافة المكتوبة التقليدية تواجه صعوبة في تحويل جمهور قراءها إلى أهم موقع للتواصل الاجتماعي. كما أن حضورها يبقى ضعيفا وهذا يشمل أيضا أشهر الصحف والناوين. فعلى سبيل المثال نسبة الولوج إلى موقع صحيفة الشروق مقارنة بالحسابات النشيطة لا تتجاوز 4% مقابل 15% لـ Tuniscope و 44% لشمس FM.

هذا الضعف في الحضور على شبكة الأترنت خير دليل على تأخر التحول الرقمي للصحافة المكتوبة خلافا لوسائل الإعلام السمعي البصري.

كما أن مواقع التواصل الاجتماعي لا تولى أهمية لجمهور الصحافة المكتوبة. ففي تونس، موقع التواصل

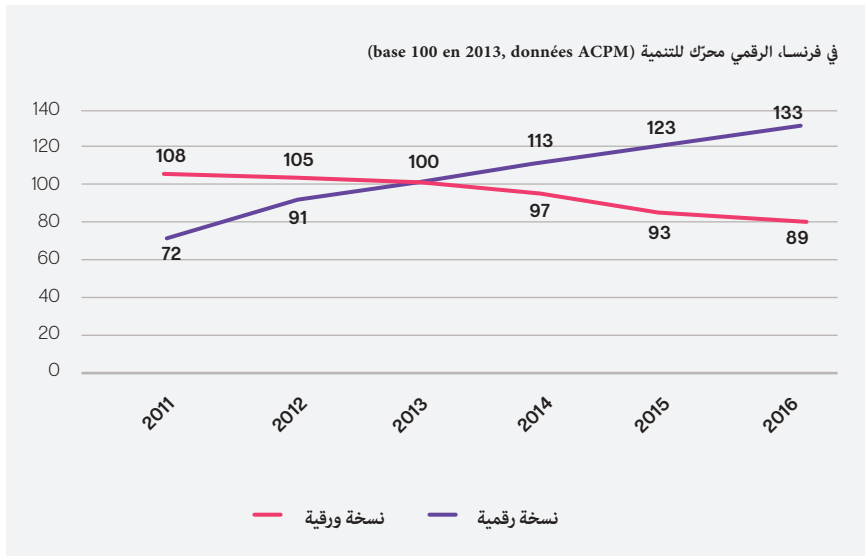
72 دراسة حول مواقع التواصل الاجتماعي في إفريقيا أرقام، نسب وتقسيم الزائرين، Medianet، أكتوبر 2018

الإجتماعي فايس بوك يستأثر باهتمام شريحة معينة<sup>73</sup> ألا وهي الشباب (ثلثي مستخدمي facebook تتراوح أعمارهم بين 18 و 34 سنة)، أقل تركز في ولاية تونس الكبرى (52 % ) وأكثر نسوي (43 % ) من جمهور الصحافة المكتوبة التقليدية.

ومن البديهي أن يطرح هذا التأخر في التحول الرقمي إشكالية كبرى باعتبار أن مواقع التواصل الإجتماعي تمثل عنصر اختيار وفعال يحيل على مواقع الأنترنت والهواتف الجواله.

كما يمكن لهذه المواقع أن تتحول إلى امتدادات جديدة وقوية لجمهور قراء بالصحافة المكتوبة التي بدأت تنهار.

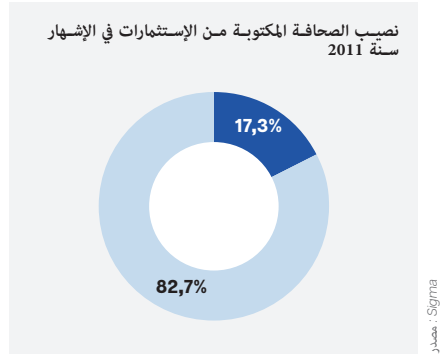
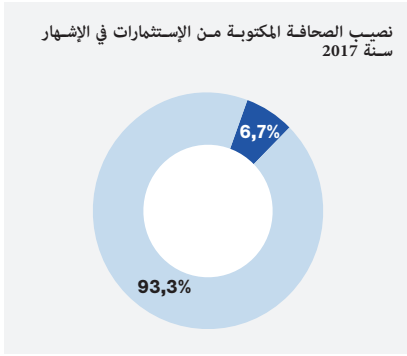
في فرنسا على سبيل المثال خسر توزيع النسخ الورقية للصحافة المكتوبة 11 نقطة بين 2011 و 2016 لكنه ربح 33 نقطة على الرقمي بصورة عامة، الصحف المعروفة ربحت 17 نقطة في نفس الفترة.



## انعدام الثقة لدى المستشهريين التونسيين

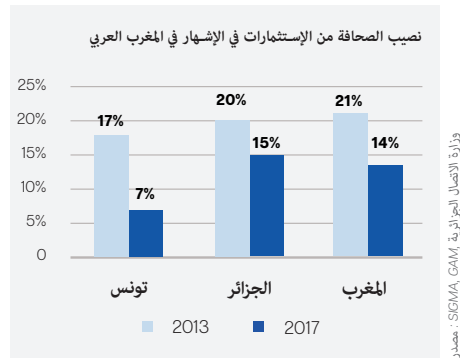
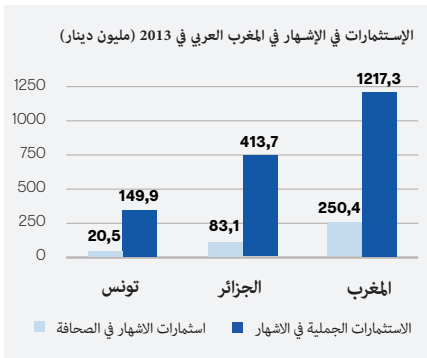
إن العجز المزدوج لوسائل الإعلام والمتمثل في عدم قدرتها على ضمان التوزيع وتحديد قرائها أدى منطقيا إلى عدم ثقة المستشهريين التي تعمقت بظهور أرقام أكثر وضوحا عن قراءة الصحف على الأنترنت.

73 دراسة حول مواقع التواصل الاجتماعي في إفريقيا أرقام، نسب وتوزيع الزائرين، Médianet، أكتوبر 2018



إذا فإنّ نصيب الصحافة المكتوبة من الإستثمارات في الإشهار انخفض من 17,3 % إلى 6,7 % بين 2011 و 2017 حسب معطيات وكالة Sigma Conseil ورغم كلّ تحفظاتنا من المنهجية المستعملة<sup>74</sup>. نصيب الصحافة المكتوبة من الإستثمارات في الإشهار يقع تقسيمه على اليوميات (65 %)، (المجلات ) 30 (%) وأما الأسبوعيات (5 %) فلا تأخذ إلا الفتات.

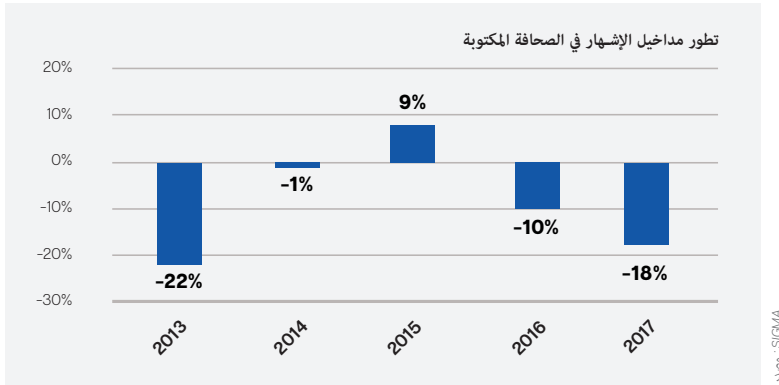
وعند القيام بمقارنة ببقية دول المغرب العربي، نلاحظ أنّ الإستثمارات في الإشهار في تونس حتى وإن كانت الأضعف (149,9 مليون دينار) فإنها تبقى تقريبا ماثلة لماهو في الجزائر لو أخذنا بعين الإعتبار عدد السكان وأقل بثلاث مرات مقارنة بالمغرب وإن قمنا بتضييق حقل المقارنة ليشمل فقط الصحافة المكتوبة فإن الصحافة المغربية تجلب أربع مرات أكثر استثمارات في الإشهار بالنسبة للسكان الواحد مقارنة بنظيرها التونسية و 1,15 مرة مقارنة بالصحافة الجزائرية.



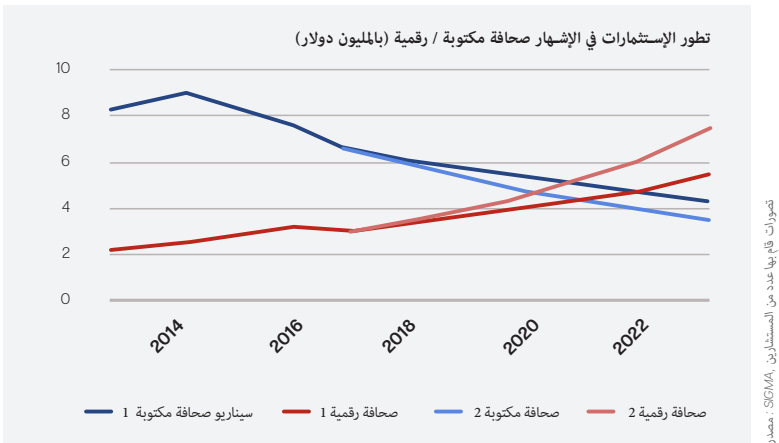
74 المنهجية المعتمدة لا تأخذ بعين الإعتبار التفاصيل للتمكن من التثبت من مصداقية التقديرات فأغلب المستشهرين المستجوبين تم الإلتقاء بهم على عين المكان والتحفظ الوحيد يكمن في أنّ الإستثمارات في الإشهار يتم احتسابها. دون إضافة الأداة «باعتقاد سلم أسعار خاص بكل مؤسسة لا يشتمل على تعديلات ، تخفيضات أو مجانية النشر »

عدم ثقة المستثمرين في الصحافة المكتوبة هي إذا خاصة تونسية وكذلك نفس الشيء بالنسبة لتسارع هذه العملية حيث أنّ نصيب سوق الصحافة المكتوبة من الإستثمارات الإخبارية في تونس فقد 10 نقاط بين 2013 و 2017 مقابل 7 نقاط فقط في المغرب و 5 في الجزائر.

ومنذ سنة 2013، عرف قطاع الصحافة المكتوبة في تونس نمواً سلبياً بالرغم من ان التوجه العام في جميع وسائل الإعلام المرئية منها والمسموعة عرف نمواً (باستثناء 2011 و 2013) إيجابياً يقدر بـ 29%.



وانطلاق من الوضع الحالي وضع الباحثون فرضيتان لتصور مستقبل الإخبار في الصحافة المكتوبة. وتقوم الفرضية الأولى على اعتبار التوجه المستقبلي سيكون مماثلاً لما شهدته الثلاث سنوات الأخيرة، ستستقطب الصحافة الإلكترونية نصيباً أكبراً من الإخبار بين 2019 و 2021. في حين تقوم الفرضية الثانية على اعتماد معدّل (نموّ السنتين الأخيرتين: ستفقد السوق الإخبارية للصحافة المكتوبة نصف قيمتها.





## غياب كبار المستثمرين للخروج من الإستثمارات العائلية

إنّ الأزمة المزدوجة التي تعيشها الصحافة المكتوبة انخفاض القراء وتقلص المداخيل الإخبارية تضاعفت في ظلّ عزوف رجال الأعمال عن تخصيص موارد مالية كبرى للإستثمار في قطاع يتسم بضعف المردودية المالية. ويذكر موقع صحفيون بلا حدود<sup>75</sup> بأن « غالباً ما تكون مؤسسات الصحافة المكتوبة عبارة عن شركات عائلية. وفي حين يستهوي الإستثمار في بعث الإذاعات الخاصة رجال الأعمال فإنّ الإستثمار في المحطات التلفزيونية يستقطب خاصة رجال الأعمال ذوي الميولات السياسية».

وحسب نفس الموقع فإنّ مالكيي الصحف هم في أغلبهم من جنس الذكور « الذين أسسوا بمفردهم هذه المؤسسات ومكنوا أفراد عائلاتهم (نساء وأطفال) من إمتلاك بعض الأسهم من رأس مال هذه الشركات».

دور الصحافة المكتوبة تتخذ عادة شكل شركات ذات مسؤولية محدودة برأس مال يتراوح بين 0,3 مليون دينار (دار المصوّر) و 2,4 مليون دينار (دار الأنوار). في حين أن بعض الدور الأخرى على غرار آخر خبر أو أخبار ميديا انطلقت برأس مال يتراوح بين 10 و 30 ألف دينار.

وفي حالات العجز المالي، فإنّ غياب مستثمر جديد يؤدّي في أغلب الأحيان إلى إندثار العناوين ذات المردودية الضعيفة.

وإذا كان رأس مال أهمّ العناوين لا يتغيّر عادة كما هو الشأن لدار الصباح حيث وجدت الكرامة القابضة<sup>76</sup> صعوبة في التفويت فيها لفائدة مستثمرين إذ لم يبدى في مرحلة أولى سوى مستثمر وحيد رغبة في اقتناءها، بالرغم من إمتلاك هذه المؤسسة لرصيد عقاري هام في شارع محمد البوعزيزي في المنزه...

على إثر طلب العروض الثاني، لم ترتقي العروض الثلاثة المنتقاة إلى مستوى السعر المقترح ممّا أدى إلى إتمام هذه المناقصة عن طريق التفاهم المباشر مع أحد المستثمرين الذي قبل الترفيع في عرضه المالي.

أما بالنسبة للدولة فإنها تجد صعوبة كبرى في تسيير الشركة الجديدة للطباعة والنشر سنيب لابراس وهي المرفق العمومي الوحيد في الصحافة المكتوبة والتي يقدر رأس مالها بـ 5,5 مليون دينار. تساهم الدولة بـ 19,2 % من رأس مال هذه الشركة في حين تتوزع المساهمة في رأس المال بنسب متفاوتة على مؤسسات عمومية: ديوان التجارة (31%) ، شركة تكرير المواد البترولية (18%) وكالة تونس إفريقيا للأبناء (15%) . إنّ ثقل الديون يضاف إليه الحجم الهام للموارد البشرية يجعل من قيمة العجز تتجاوز رأس مال الشركة، ومن المنظور القانوني الخاص فإنّ الشركة في وضعية إفلاس إلا إذا قررت الترفيع في رأس مالها. هذه الوضعية ليست جديدة إذ أن تقرير صادر عن مركز النجار للإستشارات<sup>77</sup> قد شخصها منذ مارس 2012 ملاحظاً أنّ كل نسخة فرنسية تمكّن المؤسسة من ربح قيمته نصف دينار في حين أن يبيع كلّ نسخة من الصحيفة الناطقة بالعربية تكلف المؤسسة خسارة قيمتها 11 دينار.

<https://bit.ly/2fngxu9> 75

76 تمتلك الدولة 79,62 % من أسهم دار الصباح عن طريق مساهمات مباشرة أو غير مباشرة

77 رضا النجار ، عبد العظيم النيفر، محمد البدوي، تشخيص التحريبي التجاري والمالي لسنيب لابراس ، NMC ، مارس 2012

وعلى ضوء الهيكلية الحالية لموارد المؤسسة حيث يوفر الإشهار أكثر من ثلثي رقم المعاملات وبيع الصحف قرابة % 25 .

فإنّ الازمة آتية لا محالة : « وقد مثلت سنة 2011 سنة فاصلة في ما يخصّ المردودية المالية للمؤسسة حيث أنّ المدخول الخام أصبح غير قادر على تغطية الحاجيات الحيوية (المخزون الإحتياطي الآداءات على الشركات...».

مسلك تأمل عدد 12 على ضوء ما تضمنه الكتاب الأبيض المتعلّق بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية<sup>78</sup> فإنّ إعادة الهيكلة المالية للشركة الجديدة للطباعة والنشر باعتبارها مؤسسة عمومية يعتبر أمراً حتمياً حتى لا يصبح اللجوء إلى أموال دافعي الضرائب الحل الأسهل لتمويل العجز الدائم بل استثناءً وذلك حتى يتسنى تمكين المؤسسة من الإعتماد على مواردها الذاتية: يمكن تطبيق هذا التوجه بالإعتماد على إستراتيجية قضائية تأخذ بعين الإعتبار بعض المواد من القانون الخاص وذلك يعتمد على رؤية الدولة لهذا القطاع باعتباره استراتيجياً أولاً. كما لا يجب التغافل عن دور القطاع الخاص باعتباره ممولاً محتملاً للمؤسسة. في 2019 وقبل الشروع في إعادة الهيكلة يجب القيام بمراجعة دقيقة للحسابات. هذه العملية يجب أن تتمّ بطريقة مستقلة عمومية وتشاركية لتحسين التشخيصات السابقة. وينصح المؤلفون مؤسسة «سنيب لابراس» بالتركيز على دورها الأساسي وهو إنتاج المعلومة وضمان الإنتقال الرقمي وإندماج أقسام التحرير والتثمين المالي للمضامين الرقمية. كما يدعو الباحثون إلى ضرورة التفكير في إيجاد حلول تشاركية مع المؤسسات الإعلامية الأخرى لمعالجة بعض المسائل الغير استراتيجية كالتوزيع الذي يستدعي كفاءات خصوصية. إذن إرساء منظومة إعلامية فعالة يمكّن من وضع خارطة طريق واضحة، شفافة و محينة وذلك حتى يتسنى اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب خاصة في حال تجاوزات.

## ....أيضا أزمة عرض

من المؤكد أنّ الإقبال على الصحافة المكتوبة بشكلها التقليدي قد فقد جاذبيته خاصة لدى القراء الأساسيين (من فئة الشباب) ومن المستشهدين. وهذا لا يعفي المؤسسات الإعلامية من ضرورة مراجعة عرضها على مستوى الشكل والمضمون وماذا لو كانت الأزمة الحقيقية مرتبطة أساساً بالمحتوى الضعيف؟

## نسيج صناعي قديم

إنّ دعم النظام السابق للإستثمارات الثقيلة ابتداء من سنة 2000<sup>79</sup>، أدّى إلى تقوية العرض في مجال الطباعة خارج نطاق الإقتصاد الحقيقي. ذلك أنّ أسطول المطابع بتونس الكبرى<sup>80</sup> تجاوز 28 مطبعة تمتلكها 15 مؤسسة مختلفة تنشط في مجال طباعة الصحف والكتب والكتيبات الإشهارية إذ هذا الإنفجار المذهل في مجال الطباعة يجعل من مهمّة الساهرين عليه صعبة خاصة فيما يتعلق بعملية الصيانة وتحقيق المردودية لهذه الآلات التي غالباً ما تم اقتناءها مستعملة ووجدت نفسها اليوم غير قادرة على تحقيق الإنتاجية المنشودة.

وبالنسبة لناشري الصحف، فإنّ استعمال المطابع لا يتجاوز ثلاث أو أربع ساعات في اليوم وذلك نظراً لطبيعة نشاطهم، إذ أنّ عملية الطباعة تتم عادة بين الساعة الثامنة ليلاً ومنتصف الليل. إنّ ظاهرة ضعف استعمال هذه الآلات قد تضاعف خلال السنوات الأخيرة نظراً لضعف السحب.

وتجدر الإشارة أنّ أغلب العلامات التجارية في مجال الطباعة متأتية من الهند على غرار Manugraph، KBA، Goss، Manroland، Solna...معدّل أعمار 27 سنة... على سبيل المثال فإنّ مطبعة سنيب لإبراس هي من نوع Ventura30 وفتح اقتناءها سنة 1994 ذات طاقة سحب تقدر بـ 20.000 نسخة في الساعة.

إنّ الحالة المزرية للمكونات الميكانيكية والكهربائية لهذه التجهيزات تجعل من كلّ عمليّة طباعة تحدياً يومياً بغض النظر عن نوعية المنتج. وحتى في عمليّة الطبع، هنالك إشكاليات عديدة مرتبطة أساساً بعملية تصميم الصفحات التي عفى عنها الزمن خاصة في الصحف اليومية، كما أنّها لا تأخذ بعين الإعتبار التطورات الحاصلة في مجال الرسوم البيانية والصّور.

منذ سنة 2006، كانت الشركة التونسية للطباعة والنشر سنيب لإبراس تعتمز إقتناء مطبعة أكثر فاعلية ونجاعة. فهذه المؤسسة العمومية تعاني ومنذ مدّة من قدم تجهيزاتها ومن ضيق واكتظاظ المطبعة الحالية.

مع العلم أنّ الإستثمار في مطبعة مستعملة عمرها يفوق العشر سنوات، ذات تجهيزات بسيطة، ثلاث مرات ونصف أسرع من المطبعة الحالية، يكلف 1,8 مليون أورو أي ما يعادل ثلث المداخيل السنوية للمؤسسة.

السؤال الذي يطرح نفسه : هل السنيب قادرة على إنجاز مثل هذا الإستثمار؟

فمن بين الإستنتاجات التي خلصت إليها عملية مراجعة الحسابات سنة 2012، هو التوصية بإجراء تعديلات ومراجعة للبيانات المالية « لتصحيح ما قد يوجد من أخطاء أو معالجة التقديرات الغير مثبتة أو الناقصة للإعتمادات المالية المرصودة والتي تعكس الوضعية الاقتصادية الحقيقية للشركة ممّا قد ينجر عنه تعديلات في الدخل المحاسبي للفترة المعنية بعملية مراجعة البيانات المالية».

79 في السبعينات، وجدت مطبعتين فقط في تونس : مطبعة لإبراس ومطبعة دار العمل

80 هم أربع مطابع : دار الانوار، مطبعة سنيب لإبراس (تطبع بالمناولة جريدة العرب)، مطبعة دار الصباح ومطبعة Tunis Hebdo

مسلك تأمل 13 اعتماد دراسة جدوى خاصة بإقتناء مطبعة جديدة لمؤسسات الصحافة المكتوبة في تونس نظرا لضخامة الإستثمار مع بحث إمكانيات التشارك لدعم المرودية ومن هذا المنطلق لا يمكن تصور أن مؤسسة إعلامية تصدر عنوانا أو اثنين بإمكانها أن تحافظ على إستمراريتها.

## تحول هام في المشهد الإعلامي

إذا كان 14 جانفي هو تاريخ لبدية التحول في الإطار القانوني للقطاع و وراء الحركة الشعبية التي مكنت وسائل الإعلام من أن تكون مستقلة عن السلطة أو الإدارة، فإن هذا التاريخ أدى أيضا إلى إعادة تشكيل في العمق للمشهد الإعلامي وذلك بدخول أعداد كبيرة من المنتدبين الجدد.

فقد أثبت الدراسة التي قامت بها «ميديا آب» حول تكوين الصحفيين<sup>81</sup> بأن بطاقة صحفي محترف من جملة أربع بطاقات يمتلكها صحفيون وقع انتدابهم بعد 14 جانفي. كما أوضحت خارطة القطاع التي يقع مراجعتها بصفة مستمرة وكذلك الحقائق التي تمكنا من ملاحظتها على أرض الميدان، بأن المهنة تشهد تضخما نتيجة المنتدبين الجدد عن طريق عقود هشة أو عقود يقع تمويل جزء من منها عن طريق نظام التأمين ضد البطالة.

مع العلم أن أغلب المنتدبين الجدد لا يمتلكون بطاقة صحفي محترف ويعيشون بعقود محدّدة بمدة زمنية أو يتقاضون منحة عمل عرضي<sup>82</sup>.

في أقسام التحرير، ما يشهده القطاع من تحول هام بدخول المنتدبين الجدد أدى إلى ظهور فجوة بين كبار الصحفيين الذين يتمتعون بمناصب هامة داخل مؤسساتهم ( وأحيانا مناصب إضافية في وسائل إعلام أخرى) مع حضور محتشم وطبقة كادحة مكونة من المنتدبين الجدد تأخذ على عاتقها أغلبية العمل دون أن تجني ثمار ذلك<sup>83</sup>. هنا أيضا يمكن اللجوء إلى خارطة محينة للقطاع والتي ستمكن من تصنيف هؤلاء الوافدين الجدد والذين في أغلبهم متخرجين جدد أو طلبة لم يتموا دراستهم، يرون في الحصول على وظيفة في قطاع الصحافة طريقة لولوج سوق الشغل الذي يبدو متأزما ويشكو من نقص في فرص الإبتداب.

هذا التناوب الهش لفرق التحرير يطرح إشكاليتين :

أولا: يمنع انتقال الذاكرة الصحفية الجماعية مثل ما يعرف بروح «لابراس» أو « الصحافة على طريق الشروق» كما لا يمكن الجيل الجديد من المنتدبين من بث ثقافته واستعمالاته او استخداماته المبتكرة للصحف ولوسائل الإعلام الحديثة.

81 http://bit.ly/2nyog64 .مارس 2018

82 تبين الدراسة التي أنجزها مركز تونس لحرية الصحافة سنة 2017 بأن 50 % من الصحفيين يتلقون راتبا شهريا لا يتجاوز 400 دينار و 21% بين 400 و 700 دينار.

83 خارطة للقطاع أكثر تعمقا يمكن ان تثبت أو تنفي فرضية أن تكون هذه الطبقة الهشة من الصحفيين مكونة من شباب الذي غالبا ما يفتقدون للتكوين منتدبون بعد 2011 وأيضا من جيل قديم من الصحفيين وقع تسريحهم بعد 2011 بسبب انعدام الدعم وتدهور ظروف العمل.

ثانياً: هذا النوع من التناوب يحتم بذل مجهودات إضافية في التكوين الذي غالباً ما يكون موجهاً لدرء النقائص التقنية.

مسلك تأمل 14 على المؤسسات الإعلامية تتمين إصداراتها الخصوصية المتعلقة أساساً ببعض المحطات التاريخية والتي تمكنها من نشر ثقافة إعلامية قادرة على أن تضمن إثراء المحتوى وتقوية المداخل. ومثال ذلك العدد الصادر بمناسبة إحياء سنيب La Presse لعدها الثمانين الذي لا نجد له أثراً لا في النسخة الورقية ولا الرقمية.

كما تعتبر مسألة التكوين التي وقع تحليلها بصفة معمقة في الدراسة المنجزة من طرف «ميديا أب» حول التكوين الصحفي والتي لا يمكن تجاهلها في الدراسة الحالية عنصراً حاسماً باعتبار أن التحليل الاجتماعي للعاملين في قطاع الإعلام يدعو اليوم إلى مراجعة استراتيجية مراكز التكوين المانحة لشهادت مصادق عليها وهذا بالإستناد إلى 3 اتجاهات أساسية:

1. لفائدة الصحفيين عن طريق تكوين يعتمد على أساس التناوب بين الجامعات ووسائل الإعلام.
2. لفائدة المسيرين في أقسام التحرير، رؤساء الأقسام ورؤساء التحرير المساعدين لتحسيسهم بأهمية التحوّل في سياسات التحرير والإبتكار وإدارة الموارد البشرية.
3. لفائدة أقسام التسويق والتي كثيراً ما وقع تجاهلها لحساب التحرير وذلك لمساندة عملية التجديد في السياسة التحريرية.

مسلك تأمل 15 ضرورة إرساء برنامج تكوين مستمر حتى يتسنى تأهيل الكفاءات لكي تصبح قادرة على مجارات التغييرات الحاصلة في الميدان. وهذا التوجه يجب أن يكون مرفوقاً بانفتاح أكبر لمراكز التكوين على الوسط الإعلامي بمكوناته المختلفة من مضامين موارد بشرية ومالية. كما يجب أن يشمل التفكير في طرق تمويل التكوين المصادق عليه وكذلك الهيكل القانوني لمؤسسة التكوين الوحيدة، المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين.

## وسائل الإعلام تفكر في قرائها؟

إذا كيف يمكن تفسير انفتاح الإطار المنظم لمهنة الصحافة وتطوره بشكل كبير منذ سبع سنوات في حين أن المضامين بقيت على حالها مستنزفة مما يجعل الرأي العام ينعته «بإعلام العار»<sup>84</sup>. وقد حاولت دراسة مضمون الصحف اليومية التي وقع إنجازها في إطار هذا البحث تقديم بعض الإجابات على الأقل من الناحية الكمية.

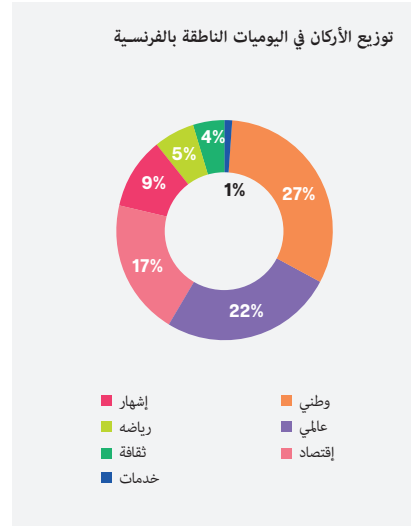
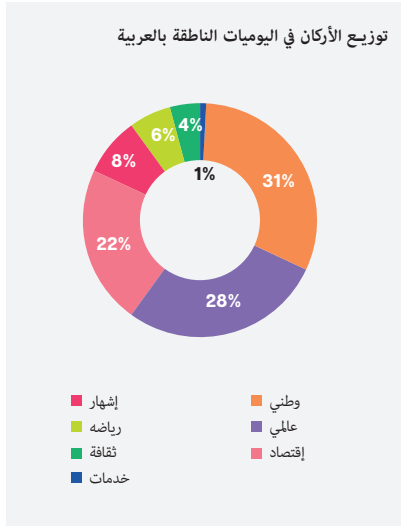
طيلة الأسبوع موضوع هذه الدراسة الكمية، أخذت المساحة المخصصة للتحريير النصيب الأكبر في الصحف اليومية، لكن مع ذلك فإن المساحة المخصصة للإشهار تراوحت بين 25% (بالنسبة للعناوين الناطقة باللغة الفرنسية و 30% (بالنسبة للصحف الناطقة باللغة العربية) من المساحة الجمالية للصحيفة<sup>85</sup>.

وهذه المساحة الإشهارية تزداد في أهم الصحف اليومية: 39% في جريدة لإبراس وتصل إلى حدود 45% في جريدة الشروق.

ويبقى الإتجاه العام في الصحافة المكتوبة هو التشابه الكبير في المضامين من عنوان إلى آخر. إذ أن مجال الإختلاف يبقى محدودا تماما حتى وإن كانت الصحافة الناطقة بالعربية تهتم أكثر بالأحداث الوطنية والرياضية مقابل اهتمام الصحف الناطقة بالفرنسية بصفحات «الخدمات»<sup>86</sup>.

وتمثل تغطية الأحداث الثقافية، الرياضية والصفحات الوطنية عنصرا الإختلاف في الخط التحريري من صحيفة لأخرى حتى وإن كانت هذه التغطية في أغلب الأحيان عبار عن تقارير تقليدية.

بالنسبة لبقية الأخبار فلها تقريبا نفس الأهمية مهما اختلفت الصحيفة فالأحداث العالمية تحتل مكانة بارزة (ما يقارب عشر الصحيفة) رغم أن هذه الأخبار تستمد من البرقيات ودون وجود مكاتب في الخارج.



85 كان عدد الصفحات في اليوميات الناطقة باللغة العربية أكبر مما يقارب الثلث لعدد الصفحات في اليوم الناطقة باللغة الفرنسية حتى وإن كان هنالك إختلاف في شكل هذه العناوين فهذا لا يمنع من استخلاص بعض النتائج

86 نجد بصفة أقل الأجنداث الثقافية والرياضية والأرقام المفيدة عند حدوث الإضراب أو المعلومات المتعلقة بالخدمات خصوصا في ما يتعلق بالمدن الكبرى في الجهات

دراسة معمقة اهتمت بالصفحات الوطنية من جهة وبالصفحات الثقافية من جهة.

وفي ما يخص الاشكال الصحفية المعتمدة، فقد اثبتت الدراسة أن الصحف اليومية تتعامل مع الاحداث الآنية بصفة تكاد تكون تقليدية .

تخصص الصفحات الوطنية نصف مساحتها (مقابل الثلثين للصفحات الثقافية) إلى تقارير إخبارية لا تختلف كثيرا عما يقدم مجاناً على صفحات الانترنت .

وبالنسبة للتحليل الإخبارية الخاصة بالصحف (في الصفحات الوطنية والثقافية) فإن مساحتها لا تتجاوز ربع الصفحة. وفيما يخص الاشكال الصحفية الأخرى وخاصة منها التحقيق فهي تكاد تكون شبه معدومة.

وتركز الصفحات الوطنية على مواضيع تهم العاصمة على حساب الجهات ذلك أن 79 % من هذه المادة الإخبارية تخص أساسا سكان تونس الكبرى. وكلما ازدادت كميات السحب بالنسبة لهذه الصحف (سواء أكانت ناطقة بالعربية أو الفرنسية ) فإن هذه النسبة تنقص تدريجيا.

أما في ما يخص الصحف الأقل انتشارا فإن محتواها الإعلامي موجه بصفة شبه كاملة (97%) إلى سكان العاصمة.



معدّل ذكر المصادر في كلّ مقال في الصفحات الوطنيّة هو 1,6 % ويتراوح في المجمل بين 1,25 و 2,04 حسب الصحف.

وفي بعض الأيام، نسبة المقالات في الصفحات الوطنية التي تعتمد مصدرا وحيدا تتراوح بين الثلث لتصل أحيانا إلى 100 % في بعض العناوين.

ومعدّل الوقت المخصّص لنشر الخبر في الصفحات الوطنيّة والثقافية هو يوم ونصف، وينخفض هذا المعدّل في بعض العناوين (1,21 يوم بالنسبة لليومية الأكثر تفاعلية) وقد تصل هذه النسبة في صحف أخرى إلى 2,11 يوم مع بعض المقالات التي تنشر 4 أو 5 أيام لاحقا وهذا ما من شأنه أن يفقد المعلومة أهميتها.

**مسلك تأمل 16** في 2018 لازالت الصحف تصمم من حيث الشكل والمضمون كما كانت منذ 20 سنة لذلك وجب التفكير السريع في تطوير العناصر المميزة للصحافة المكتوبة حتى تخلق الإختلاف عن وسائل الإعلام الأخرى<sup>87</sup>. هذه المرحلة تستوجب بالضرورة معالجة جديدة للصور، مراجعة عميقة لنماذج تصميم الصفحات بالإضافة إلى الإعتماد على مضامين متجددة كما أن الدخول في تعاونيات مع صحف من العالم العربي قد يمكن من إثراء مضامين اليوميّات التونسية ومن الضغط على المصاريف كما يمكن للإنترنت أن تستعمل كمخبر أفكار لصناعة المحتوى.

ويرى مالك الخضراوي مدير تحرير موقع Inkyfada أنّ وسائل الإعلام التقليدية ومنها الصحافة المكتوبة قد انخرطوا من تلقاء أنفسهم في «شبكات اقتصادية أو سياسية» من النظام القديم. وهو ما يشكل «عبودية تلقائية» تشمل المضامين كما الاستراتيجية التجارية.

وفي دراسة حول القطاع الخاص للصحافة بعد 2011<sup>88</sup>، أشار Enrique Klans و Olivier Koch إلى أنّ «المسؤولين التجاريين في الصحف الخاصة قد عملوا على تثبيت سيطرة الفاعلين القدامى في النظام السابق» وهو ما يفسر التعامل المباشر دون وسطاء تجريبيين مع كبار المستثمرين.

كما تذهب دراسات الصادق الحمّامي<sup>89</sup> في هذا الإتجاه حيث أنّ عمليّة إعادة هيكلة المؤسسات لم تقطع مع الهيمنة السياسية على الصحافة وذلك عبر استغلال وضعيتها الإقتصادية الهشة، وتعمق هذه الظاهرة في الصحافة المكتوبة عكس وسائل الإعلام الأخرى بإعتبارها «لم تنجح إلى حدّ الآن في إرساء هيكل تعديل ذاتي صلبها (ميثاق تحرير، موفق إعلامي يعمل على حلّ الإشكاليات مع القراء). وبالنسبة للصادق الحمّامي «فإنّ تصاعد وتيرة الدعاوى القضائية بين الصحف وبعض مكونات المجتمع هو نتيجة إنعدام التعديل الذاتي»<sup>90</sup>.

**مسلك تأمل 17** لإعادة عقد الثقة وإثراء النقاش مع القراء على الصحف التونسية التفكير في تخصيص أعمدة في صفحاتها لبريد القراء وتطوير نماذج جديدة للحوار عن طريق موفق إعلامي أو مجالس محررين أو بالإستناد إلى ميثاق تحريري وأخلاقي بغض النظر عن وجود رابط أو لا مع مجلس الصحافة المزمع بعثه.

ويتجلى هذا التداخل بين السياسي والإعلامي على مستوى التسميات على رأس المؤسسات الإعلامية العمومية والمصادرة على غرار الشركة الجديدة للطباعة والنشر سنين لابراس فمئذ جانفي 2011، تعاقب

87 صحيفة 21، Le Monde نوفمبر 2018

88 الصحف الخاصة بعد 2011 في تونس: التحولات السياسية والاقتصادية مجلّة 2017، Questions de Communication 2 (عدد 32)

89 بالخصوص «الصحافة التونسية: تحولات واستمرارية»؛ المجلة التونسية للاتصال، عدد 64 65-، 2015، والدراسة المقدمة في إطار الملتقى الثاني للصحافة المغاربية الذي نظّمته مفوضية الاتحاد الأوروبي حول موضوع: «ماهي المخاطر التي تحيط بالصحافة المغاربية اليوم» 29 ماي 2014 في الحمامات.

90 أحصى مركز تونس لحرية الصحافة 47 ملاحقة قضائية ضد الصحفيين (من وسائل إعلام مختلفة)، من أكتوبر 2012 إلى أكتوبر 2013 ما يعادل 4 ملاحقات شهريا.



على إدارة هذه المؤسسة ما لا يقل عن 6 رؤساء مديرين عامين: حميدة بن رمضان (جانفي 2011، حكومة محمد الغنوشي)، نجيب الورغي (جانفي 2012، حكومة حمادي الجبالي)، منجي الغربي (أكتوبر 2013، حكومة علي العريض)، بلقاسم الطايح (جويلية 2014، حكومة مهدي جمعة)، محمد البوسعيد (أفريل 2017، حكومة يوسف الشاهد) والمنوي المروي (جوان 2018، حكومة يوسف الشاهد).

ولا يتجاوز معدل فترة إدارة المؤسسة بالنسبة لكل رئيس مدير عام الثمانية عشر شهرا وهو ما لا يمكن من اعتماد استراتيجية عمل طويلة المدى. ومنذ حل البرلمان سنة 2011، فإن رئيس الحكومة الوحيد الذي لم يغير الرئيسي المدير العام للمؤسسة هو الحبيب الصيد ( فيفري 2015).

**مسلك تأمل 18** على أصحاب القرار تمكين الرؤساء المديرين العاملين لمؤسسات الإعلام العمومي من فترة زمنية محددة مسبقا وذلك حتى يتم الفصل بين التيسير الإداري والتوظيف السياسي مما يمكن من ضمان استمرارية برامج الإصلاح والهيكلية والاستثمارات المقررة سلفا.

وجب التنصيص على أنه ليس من ثقافة هذه المؤسسات الإعلامية فتح جسر تواصل مع القراء عبر تمكينهم من نشر آرائهم بالإضافة إلى عدم الاعتماد على مدونات لصحفيها للتفاعل مع رواد شبكة الأنترنت. فالقليل من هؤلاء الذي بادروا بإنشاء مدونات الخاصة، على غرار الصحفي سفيان بن فرحات من جريدة لابراس، يقوم بذلك خارج إطار المؤسسة.

# التحوّل الرقمي لتفادي الإندثار

تعتبر هذه المرحلة الأخيرة من الدراسة استشرافية بما أنها تقترح بعض مناهج التفكير التي يعتبرها الباحثون شروطاً أساسية، حتى وإن لم تكن كافية، لتصحيح المسار الحالي في إطار عام تونسي يتسم بالخصوصية. إن أزمة الصحافة المكتوبة تستوجب أكثر من أي وقت مضى إعادة النظر في النموذج الاقتصادي للقطاع، وتقوية التعاونيات وخاصة الإسراع بالقيام بعملية التحوّل الرقمي وذلك عن طريق استراتيجيات جديدة للمؤسسات الإعلامية لا تعتمد كلياً على النسخ الورقية.

## نموذج اقتصادي يستوجب المراجعة

وبالرغم من عدم وجود حلول مسبقة وجاهزة للمؤسسات الإعلامية في هذه الفترة الانتقالية فإنه يمكن الإستناد على مسلمات منها استخلاص الدروس من التجارب السابقة وخاصة منها الأجنبية.

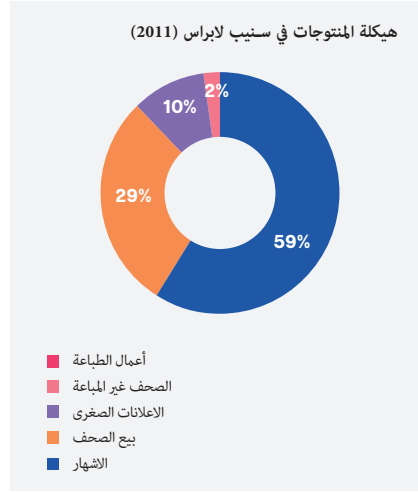
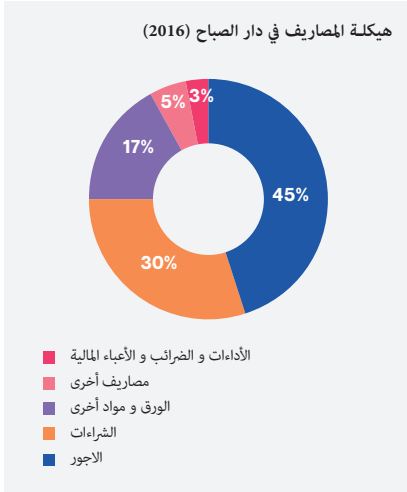
### الإعتماد المفرط على التمويل العمومي

وبالرغم من وجود انحرافات في القطاع تتمثل في إنحياز بعض الصحف إلى أطراف سياسية واقتصادية مما يجعلها تفقد استقلاليتها، فإن ذلك لا يمنع وجود مقالات تنقل الأحداث التي تهم الباحثين<sup>91</sup> و روبرتاجات كبرى، إضافة إلى اختيار رئيس الجمهورية إجراء إستجابات بصفة دورية تنشر في الصحافة المكتوبة.

فرغم ما تواجه من إنتقادات وصعوبات، لا تزال الصحافة المكتوبة سواء أكانت عامة، شبه عامة أو خاصة تلعب دوراً هاماً لإيصال المعلومة للجمهور.

إذا فإنّ الإعتماد الجزئي على التمويل العمومي يبقى مشروعاً ما دامت هذه المؤسسات الإعلامية تؤدّي وظيفة إجتماعية هامة. في المقابل وجب ربط أي مساعدة عمومية بحتمية القيام بإصلاح عميق للنموذج الحالي للصحافة المكتوبة الذي جعلها مرتبطة بصفة عضوية بالتمويل العمومي.

91 أثار الباحث Matt Hebert في صحيفة Le Monde بتاريخ 10 جويلية 2018 أهمية الدور الذي لعبته الصحافة المكتوبة لمتابعة تطور «العنف قليل الحدّة» للجهاديين في الغرب التونسي «لأن هذه الأحداث لا نجد لها أثراً إلا في الصحافة المكتوبة»



أظهر تحليل المصاريف في دار الصباح حجم كتلة الأجور التي يظهرها الرسم البياني السابق وثقل المصاريف والديون الذي سيقع دراسته لاحقاً. في المقابل ولا نتحدث هنا عن مقارنة بين المؤسستين الإعلاميتين، فإن هيكلية المداخيل في سنين لابراس تظهر (شدة) ضعف نسبة المبيعات (أقل من الثلث) وتأرجح عائدتا الإشهار وتشهد المداخيل المتأتية من مبيعات الصحف ومن الإشهار تراجعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة.

إذا فالأمودج الاقتصادي للصحافة المكتوبة في تونس لا زال يعتمد على نماذج قديمة ولم يواكب التطورات الجديدة؛ فالرقمي يمثل نسبة ضئيلة من برامج التطوير داخل مؤسسات الصحافة المكتوبة التي تعتمد بالأساس على النسخ الورقية وعلى الطرق التقليدية في الطباعة.

مع ظهور أمط جديدة لاستهلاك المعلومة، بات من الضروري أن تفكر مؤسسات الصحافة المكتوبة في اختياراتها التحريرية خاصة بالنسبة للصحف الناطقة باللغة الفرنسية. إذا لا يجب التعامل مع الموقع الإلكتروني كواجهة لعرض ما يوجد في النسخة الورقية، بل يجب أن تكون الإنترنت وسيلة لتقديم مضمون مختلف، تكميلي ومتعدد الاختصاصات وذو طابع تشاركي حيث يكون القارئ في مركز الاهتمام. وهذا يتوجب بالضرورة اعتماد استراتيجية رقمية تأخذ بعين الاعتبار التسلسل الزمني للأحداث حتى يقع إنتاج معلومة مبتكرة، محينة وتتماشى مع الإنتظارات الجديدة للقارئ.

بالنسبة لـ Jean Clément Texier رئيس الشركة المالية للاتصال و Ringier France : «يعتبر التركيز على المضامين ذات القيمة المضافة العالية التي أنتجتها صحفيون مختصون من الخيارات التي يمكن الإعتماد عليها حتى يقبل القراء الدفع للحصول عليها وبالتالي تغطية مصاريف التحقيقات . المعلومة ستصبح إذا منتوجاً فاخراً وذو قيمة عالية.

وستصبح قراءة الصحف علامة تميز، نوع من التكبر<sup>92</sup> من جهة أخرى يبين المثال اللبناني أن تقليص العرض يمكن أن يكون عامل تطوّر : حيث أن الصحف اليومية التي تشهد منافسة كبيرة من وسائل الإعلام السمعية البصرية les pures players على الأترنات ، لا يمكنها تغطية جميع الأحداث والمواضيع بطريقة شاملة وفعالة فقد اختارت صحيفة L'Orient du Jour اللبنانية ان تختص في بعض المواضيع التي تمكنها من خلق الإختلاف والسبق على بقية وسائل الإعلام. وهو ما تلخصه Emilie Sueur أحد رؤساء تحريرها : «يجب تخصيص طاقتنا لما يجعلنا مختلفين و متميزين<sup>93</sup> ». وهذا التوجه كان مربحا ، حيث تمكنت هذه الصحيفة اليومية خلال «أزمة النفايات» في بيروت من استرجاع قرائها في نسختها الورقية وخاصة لدى المغتربين<sup>94</sup>.

**مسلك تأمل 19** من مصلحة القطاع تنظيم ندوة دولية منتظمة تهتم بمستقبل الصحافة يقع عقدها في فرنسا تستضيف جميع الفاعلين من جنوب وشمال المتوسط وتُنظر في السبل المثلى « للإنتاج والنشر والبيع» وتشبيك الفاعلين الأساسيين في مجال الصحافة المكتوبة ممّا يدعم التعاون الدولي في المجال.

من المهمّ أيضا أن تطوّر الصحف من عرضها وتنوعه حتى وإن كان ذلك خارج اختصاصاتها الاعتيادية. وهو ما يستوجب خططا واسعة النطق في مجال التكوين إضافة إلى الإهتمام بالجانب التنظيمي لدعم التغيير.

لم تتمكن الصحافة المكتوبة، في بلد ساهم فيه القطاع الرقمي بنسبة 7,5 % في الناتج القومي الخام سنة 2016، الإستفادة من هذه الحركية .

**مسلك تأمل 20** من مصلحة وسائل الإعلام التونسية بعث محاضن إعلامية (داخل وخارج المؤسسات الإعلامية الكبرى، لتسريع الإنتقال الرقمي للفاعلين القدامى ولدعم تعددية الإعلامية للمتدربين الجدد هذه المحاضن تمكن من مراقبة المشاريع الصحفية وتعمل على تسهيل التعامل مع مختلف المصالح الإعلامية مع الشركات الناشئة المختصة في التثمين المالي، في صناعة الفيديوهات والإشهار، مع المبرمجين وأيضاً مع أصحاب المشاريع والمستثمرين. مع العلم أن فترة الحضانه تشمل مراحل متعددة منها اختيار وإضفاء الصبغة الرسمية على المشروع التكويني وتطوير وتركيز المشروع.

وفي هذا الصدد يمكن « لميديا آب» وبالتنسيق مع وزارة تكنولوجيايات الإتصال أن تقوم بدراسة جدوى خاصة بالمرحلة الأولى والثانية لإضفاء ديناميكية على المشروع. تواجد 16 موقع إعلامي إلكتروني ضمن الخمسين موقعا على شبكة الأترنات التي تسجل أعلى عدد من الزوار في تونس، وهو ما يعكس مشهد إعلامي نشيط مقارنة ببعض دول المنطقة ( 12 في المغرب، 7 في الجزائر و 16 في مصر).

92 21 نوفمبر 2018 . خيار آخر يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار وهو إنشاء مؤسسة يمكن ان تمول هذه المؤسسات الإعلامية. Les Echos

93 الملتقيات الدولية للصحافة في تونس، نوفمبر 2018 .

94 75 % من قراء جريدة L'Orient du jour على شبكة الانترنت يسكنون خارج لبنان.

بالتوازي، يشهد إستعمال اللغة الفرنسية تراجعاً حتى وإن كانت في البداية تحظى بإهتمام Les pure players (المواقع الإعلامية السباقية على الإنترنت). حيث تواجه هذه اللغة منافسة حادة من قبل اللهجة العامية المستعملة بكثافة في وسائل الإعلام السمعية والبصرية<sup>95</sup> والعريبي<sup>96</sup> وهو أبجدية الدردشة على مواقع التواصل الإجتماعي التي تستعمل الحروف اللاتينية للتواصل بالعربية. إذا يجب أن تكون الصناعة الرقمية ودعمها التنظيمي<sup>97</sup> محركاً فعلاً للقطاع وذلك قصد تطوير تطبيقات رقمية وخدمات قادرة على تحقيق التحول في مؤسسات الصحافة.

**مسلك تأمل 21** بات من الحتمي على الصحافة المكتوبة أن تجعل من حضورها الرقمي سواء أكان ذلك في شكل تعاوني مع أكشاك الأنترنت المرتبطة بمراكز اتصالات أو بطريقة فريدة وبالاستناد إلى تطبيقات على الهواتف الذكية التي من شأنها أن توفر خدمات جودة إضافية بتقديم مضمون مسبق الدفع.

وقد أظهرت التجربة بأن التوزيع العادل والمتساوي للمنع العمومية لم يحدث إنعكاساً على القطاع على سبيل المثال، خلصت هيئة المحاسبة في فرنسا. وعلى سبيل المقارنة، فإن وسائل الإعلام الإلكترونية التونسية تحظى بترتيب جيد. مثال حسب Alexa في سنة 2016، في تقريرها لسنة 2013: «على أن المساعدات للصحافة على تكلفتها الباهضة لم تثبت فعاليتها وجدواها». بالإضافة إلى أن كثير من الدول في أوروبا: ألمانيا، إسبانيا، بريطانيا وسويسرا لا تعطي مساعدات مباشرة للصحافة وكذلك الحال بالنسبة للمغرب والجزائر.

**مسلك تأمل 22** ستظلّ الصحافة المكتوبة على المحك وتستوجب «عناية مشددة»<sup>98</sup> ما لم يقع ربط أي مساعدة عمومية بحتمية وضع استراتيجية حقيقية للإبتكار ولترشيد المصاريف.

ومن هذا المنطلق، فإنّ مساعدات محددة الأهداف لحالات معينة (مثال في فرنسا: تطوير التوزيع، الدفاع عن التعددية والتنوع وذلك باعتماد مؤسسات الصحافة المكتوبة على وسائل متعددة) على شكل تقديم مشاريع مقابل إصلاحات هيكلية عميقة يمكن أن تكون الطريقة الوحيدة لتقديم حلّ ناجح لمشاكل القطاع المستعجلة. كما ستتمكن هذه الطريقة من تقليص اعتماد ارتباط الصحف بالدولة والذي يمثل خطراً على استقلاليتها.

95 على غرار شمس آف م التي قررت الإستغناء عن استعمال الفصحى بعد 2011

96 العريبي

97 عن طريق الخطة الاستراتيجية «تونس الرقمية 2020» والقانون 20 - 2018 المؤرخ في 17 أبريل 2018 المتعلق بالشركات الناشئة .

98 استعارة التعبير الذي استعمل في تقرير (Aldo Cardoso 2010) حول حوكمة المساعدات العمومية للصحافة في فرنسا والذي أدى إلى تحديد المساعدات الموجهة للصحافة بداية من 2013

99 خصصت فرنسا 79.9 مليون أورو سنة 2016 كمساعدات مباشرة منها 40% لنقل التجهيزات 20% لتكريس التعددية و 15% للصندوق الإستراتيجي لتطوير قطاع الصحافة.

مسلك تأمل 23 إنشاء لجنة متناصفة على غرار اللجنة المتناصفة للدوريات ووكالات الصحافة في فرنسا وهو جهاز يضم ممثلين عن الدولة والناشرين، يمكن من إبداء الرأي حول المشاريع المدرجة ضمن المساعدة العمومية للصحافة المكتوبة.

## العبئ السالح للمشترىات والدىون

أسفرت الصعوبات المالية التي تعيشها مؤسسات الصحافة المكتوبة عن تراكم الديون لدى الصندوق الوطني الضمان الإجماعي. و حسب الجامعة التونسية لمديري الصحف تقدر هذه المستحقات 12 مليون دينار<sup>100</sup>. أكثر من 75 % من هذه الديون تخص مؤسسات تاريخيتين في الصحافة المكتوبة ونعني بذلك سنيب لابراس و دار الصباح من جملة 11 مؤسسة. إذا أن سنيب لابراس مطالبة بـ 6 مليون دينار لدى الصندوق الوطني للضمان الإجماعي مقابل 3 مليون دينار لدار الصباح.

مسلك تأمل 24 إن التفكير في التوازنات العامة للقطاع ووضع سياسة لاسترجاع المستحقات يجب أن يتم بالتوازي مع الإرساء الفعلي لشفاافية الحسابات ( وهذا حد أدنى للإستجابة لمتطلبات المرسوم عدد 115) وذلك لتطهير أساليب التمويل وترشيد إستعمال المداخيل.

هذا العبئ السالح للديون المتراكمة هو جزء حرس هتين المؤسساتين على تسجيل جميع موظفيها في نظام الضمان الإجماعي . في المقابل فإن الإقتصاد الموازي السائد في القطاع دفع عديد المؤسسات إلى تفاذي وإهمال هذه الإجراءات هذا ما جعل الجامعة التونسية لمديري الصحف والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين يناضلون من أجل تسجيل الصحفيين في نظام الضمان الإجماعي وتبرئة مؤسسات الصحافة المكتوبة من مسؤولياتها الجبائية.

العبئ الثاني الذي يثقل كاهل الصحافة المكتوبة هو الإرتفاع المشط لأسعار المشترىات (ورق صحف، حبر، مواد كيميائية...) وخاصة الورق مع العلم أن عدد قليل من الفاعلين يسيطرون على هذه الصناعة وبالتالي فهم الذين يحددون سياسة الإستثمار في القطاع والأسعار. لكن تجدر الإشارة بأن القطاع يمر بأزمة عالمية جعلت من الورق سلعة نادرة ومفقودة في بعض الأسواق. على غرار السوق التونسية بالرغم من ان استهلاك الورق سجل ما بين 2010 و 2018 تراجع ملحوظا (بما يقارب 40 %). حاليا يبلغ الإستهلاك 10.000 طن سنويا<sup>101</sup>، يقع شراءها أساسا من الإتحاد الاوروي دون ضرائب جمركية، الباقي يقع توريده من آسيا وأمريكا اللاتينية بأسعار أقل لكن مع وجود رسوم جمركية بنسبة 27 %.

100 في 2016 قدرت دراسة أجراها صحفيون بلا حدود ومنظمة «الخط» هذه الديون بـ 8 مليون دينار

101 تمثل كميات الحبر الموردة ما يقارب 1600 طن سنويا.

على سبيل المثال، بلغت ميزانية الورق في سنيب لبراس سنة 2017، 3,7 مليون دينار، مما دفع هذه المؤسسة العمومية إلى اعتماد سياسة الشراء بالجملة حتى يقع الضغط على الأسعار لكن هذه الاستراتيجية طرحت مشكل تخزين بكرات الورق والتي تحدّد نوعية الطباعة.

إذا كانت مجهودات الترشيد (التقليص من عدد النسخ المباعة) قد تمكّن من تحقيق مذكرات محترمة، فإن تراكم ديون شراء الورق تجعل من المزودين الوحيدين للورق في تونس يسيطران على قطاع الصحافة المكتوبة وبأخذان صبغة المؤسسات البنكية<sup>102</sup>.

**مسلك تأمل 25** من ناحية أخرى على مؤسسات الصحافة المكتوبة دعم المجهودات المبذولة في مجال ترشيد التصرف في الصحف الغير مباعة وهذا التقليص من النفقات المتعلقة بأسعار الورق.

## تطور الأنشطة الموازية للطباعة داخل الصحف

لتجاوز تراجع مداخيلها، شرعت بعض مؤسسات الصحافة المكتوبة في سياسة بحث عن فرص جديدة من أجل تسويق علاماتها التجارية وإضافة قيمة إلى منتوجاتها. وسواء أكان ذلك بتنظيم المعارض (L'Étudiant)، ندوات (Les Echos) كتب أو أقراص (Le monde) رحلات بحرية (La vie)، مقاهي (Libération) أو أيضا نقاط بيع لمنتجات خاصة (L'équipe - Marie claire)... فإن الصحافة الفرنسية ومنذ سنة 2010<sup>103</sup> سارعت باعتماد التنوع والذي دائما ما كان خاصية مميزة لها.

وتجدر الإشارة أن الصحافة التونسية وأيضا المواقع الإعلامية الإلكترونية انخرطت في هذا التوجه الذي يهدف إلى إطالة أمد القراءة وتكوين موارد إضافية وذلك بتعزيز قواعد البيانات ونسب القراءة... ودفتر عناوين الصحف. ومن هذا المنطلق تنظم Réalités سنويا منتدى دولي طبي كما تسعى سنيب - لبراس إلى تطوير نشاطها في الطباعة وتهم Infosport بمجال الإرشاد والتكوين...

وقد يبلغ هذا الحلّ الإستراتيجي أقصاه في بعض الحالات، حيث تعتمد بعض المؤسسات الإعلامية إلى قلب سلّم أولوياتها. مثلا في فرنسا اختارت مجلة L'Étudiant بأن تنوع من نشاطها فاهتمت بتنظيم المعارض المختصة في توجيه التلاميذ والطلبة. ورغم أن هذه الأنشطة تحقق نجاحا باهرا إلا أنها لم تطوّر من ذبوع وبروز هذه المجلة.

فاليوم تحقق هذه المؤسسة الإعلامية، ثلاثة أرباع مداخيلها من مئآت التظاهرات التي تنظمها سنويا. عندما وقع بيع هذه المجلة لمنظم معارض، اختارت الإدارة الجديدة في 2017 أن توقف ترويج هذا العنوان في الأكشاك وفي 2019 وقع التخلي عن النسخة الورقية.

لكن المعلومات التي تخصّ تحليل فرص وآفاق تطوير هذه الأنشطة في تونس تبقى شحيحة رغم أن إمكانيات التقدم في هذا المجال تبدو واضحة ولا يمكن إنكارها.

102 تقدر المغرب للورق الإستخلاصات المتأخرة للصحافة المكتوبة منذ 2010 بـ 670.000 أورو.

103 في 2010 مثلت الأنشطة الخارج عن نطاق الصحافة 10 % من رقم معاملاتها Le Figaro ما يعادل خمسون مليون أورو كل سنة.

مسلك تأمل 26 يرى الباحثون أن تطوير نشاطات خارج العمل الصحفي من شأنه أن يدفع عجلة النمو داخل المؤسسات الصحفية التي تملك زادا بشرياً مهماً. أما بالنسبة للمؤسسات الأكثر هشاشة فإنّ المداولة قد تكون حلاً لمشاكلها.

لكن تبقى المؤسسات الكبرى أو التي تعتمد على عدد هام من القراء هي الوحيدة القادرة على مثل هذا التثمين وإتباع المنوال التنموي الجديد. وفي هذا الصدد تفكّر بعض المؤسسات الإعلامية في الإنخراط في هذه الأنشطة أو حتى الإنفصال عند بعض العناوين الضعيفة التي تعاني من مشاكل في السوق<sup>104</sup>.

### أهمية تثمين المضامين ( وجمهور القراء ) الرقمية

كيف يمكن التواجد في مواجهة Microsoft، Google، Apple، Facebook، Amazon و Les Gafa،

هؤلاء العمالقة الذي يسيطرون ويجذبون النسبة الهامة من سوق الإشهار على الأنترنت؟ وإذا كان من الحتمي تطوير الإشتراكات الرقمية (على الأنترنت والهواتف الجوال<sup>105</sup>) كقناة ذات أولوية للتوزيع، بالتوازي مع تحفيز عملية الإشتراكات والبيع للصحف الورقية فلا بدّ لمؤسسات الصحافة المكتوبة التفكير أيضاً في تثمين مضامينها.

وقد طوّرت الصحيفة اللبنانية L'Orient le jour منذ مدة هذا التوجّه فالموقع الحالي وقع اعتماده منذ 2011 وفي 2014 وقع إدخال عدّاد لتثمين المضامين. فاليوم لا يمكن للقراء الإطلاع إلا على سبع مقالات بصفة مجانية، وللحصول على بقية المضامين يجب الإشتراك في الموقع.

هذا الإشتراك يكلف أقلّ من 12 دولار في الشهر، ما يقارب ثلث الإشتراك في النسخة والورقية والرقمية (38 دولار) ويتضمّن هذا الإشتراك الإطلاع الغير محدّد على مضامين الصحيفة على الهاتف الجوال والتطبيقات الخاصة والنسخة PDF اليومية، وكذلك إمكانية الولوج إلى كامل الأرشيف والتمتع بإعلان مجاني على الموقع الإلكتروني للصحيفة لمدة شهر.

وتجدر الإشارة، إلى أن بعض المؤسسات في تونس بدأت تعتمد طريقة الإستخلاص دون سيولة مثل «الإستخلاص السريع» «paiement Express» لـ Topnet (إتصالات تونس) أكشاك Run pay التي وضعت في المغازات الكبرى حتى تمكّن الحرفاء من استخلاص فواتيرهم دون الحاجة إلى الذهاب إلى المصالح المختصة وأيضاً بطاقة الإستخلاص الإلكترونيّة e-dinar للبريد التونسي. مع العلم أنه إلى حدّ كتابة هذا التقرير، لم يقع استعمال هذه الطرق الجديدة للاستخلاص من قبل مواقع الصحافة المكتوبة التونسية.

104 على غرار ما فعلته في فرنسا مؤسسة La gardère مع بعض عناوينها

105 بعد تسليم هذا التقرير، طورت Tunisie Télécom بالشراكة مع الجامعة التونسية لمديري الصحف، كشك رقمي أطلقت عليه اسم «TT» (http://tt.presse.tunisietelecom.com.tn) يتمثل في أربعة عروض بـ 10 دنانير في الشهر (يمكن من قراءة 37 عنواناً تونسياً ودولي) وعرض بدينار

واحد في اليوم للنسخة «daily»



مسلك تأمل 27 يتعيّن على مؤسسات الصحافة المكتوبة إن كانت تريد إستعادة الإيرادات التي خسرتها من تقلص عدد القراء أن تولي أولوية لمسألة التثمين التدريجي للمضامين والأرشيف. وفي هذا السياق، فإنّ إنجاز دراسة معمقة حول الحلول البديلة التي تطرحها آليّة الدفعات الصغيرة قد تكمن من تطوير خطط إستراتيجية في هذا الصدد.

ويعتبر Infosport ، الموقع الوحيد الذي نجح في تثمين مضمونه عن طريق عقد مع Ooredoo يضمن له بعض إرساليات قصيرة ليلة المباراة إلى مجيئه الذي تجاوز عددهم 150 ألف محب.

هذا النشاط يمثل اليوم نصف رقم معاملات الشركة الناشئة، البقية تأتي من الإشهار (40%) والبيوعات (أقل من 10%) مثل هذا المثال، يوضح أنّ البيع النهائي للصحيفة لم يعدّ مهماً، المعلومة وقع إذا استخلصها عن طريق المستشهرين وأبضا الإتفاقات والأنشطة التي لا ترتبط بعملية نشر الصحيفة الورقية.

إذا فشرة الصحيفة والنشر الواسع على كلّ المواقع والوسائط هو الذي يتكفل بعملية الإنتشار والإشهار. هذا ما دفع هذه المؤسسة الإعلامية سنة 2015 إلى إصدار مجلة نصف شهرية للترفيه «الوسط التونسي» توزع مجانياً. بعض المؤسسات الأخرى تفكّر اليوم في بعث إصدارات مجانية خاصة وأنّ خاصيات السوق التونسية تتماشى مع هذا التوجه : حجم السوق، التركيبة الديمغرافية وعاداته الإستهلاكية . من جهة أخرى، فإنّ تطوير نسبة القراء على الأترنات يعتمد أيضاً على حيوية المضامين، إلا أنّ عدد قليل من العناوين التي هي في الأصل صحف ورقية من قام بتطوير أحجام صغيرة لنسخها حتى يقع تداولها على المواقع الإجتماعية بصفة سهلة، رغم أنّ توصيات المنتديات الاجتماعية تشير أنّ موقع التواصل الإجتماعي Facebook يمكن أن يكون داعماً للنمو الإقتصادي بما أنّ عدد كبير من التونسيين يستعملون هذا الموقع.

وتعدّ تجربة «العلاقة مع الحريف» داخل المؤسسات الإعلامية كارثية والأسوء. فهذه المؤسسات في جلها لا تعتمد على وظيفة «علاقات عامة» ولا تجيب على المراسلات القصيرة التي يرسلها القراء على facebook.

بما أنّ أغلبية المضامين الإعلامية هي اليوم مجانية فعلى الصحف أن تدعم وتقوي القيمة المضافة لما تصدره، فإذا كان اعتماد منوال مجانية المعلومة قد مكّن من جعل بعض العناوين مشهورة إلا أنّ نتائجه على البيوعات لم تكن في حدود الإنتظارات وبقيت الإيرادات ضعيفة.

## الأزمة ؟ عن أي أزمة نتحدث؟

لا يمكن إجراء دراسة حول مستقبل الصحافة المكتوبة دون الحديث عن بصيص من الأمل. فالأزمة الحالية لا تمس كلّ الصحف بنفس الطريقة والحدة، إذ أنّ بعض العناوين لا تزال تزدهر وتبتكر. فمعرفة القراء (الحاليين والممكنين) تلعب دوراً هاماً في تحقيق نجاحات في المداخيل. يبقى إذا الكثير لابتكاره في هذه الصناعة المجزئة خاصة مع الفوائد التي قد تجلبها تجربة الدخول في تعاونيات.

## وضع القارئ مجدداً في محور النقاش

كما وضحنا سابقاً فإن عملية التشكيك في الصحافة المكتوبة تأتي أساساً من أزمة طلب وليست أزمة عرض. بالرغم من أن مجهودات مهنة مازالت متمسكة بإنتاج معلومة صادقة ومتنوعة، فإن كثير من وسائل الإعلام أخذها العمل اليومي دون أن تضع موضع شك طرق التشغيل والعمل، اختياراتها وتوجهات التحريرية ومواقفها العامة التي كان لها تأثير واضح على عقد الثقة الذي يربطها بالقراء.

أوضح التحقيق المخصص لجمهور القراء الذي وقع إجراءه في إطار هذه الدراسة، أن شخص من جملة ثلاث مستجوبين يظن أن الصحافة المكتوبة «لم تعد» أو «ليست» صادقة [ هذه النسبة يمكن أن تصل إلى واحد على اثنين إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأشخاص الذي لا يصرّحون بذلك بصفة مباشرة]، وهو ما يصنّف هذه الوسيلة الإعلامية الأقل مصداقية. أكثر بـ 38% بقليل يعتقدون بأن الصحفيون، «لم يعدوا» أو «ليسوا» بمستقلين عن السلطة السياسية وأيضاً على السلطة الإقتصادية<sup>106</sup>.

وحسب هذا التحقيق الميداني وبالرجوع إلى أغلب المعايير المقترحة، فإن الصحافة المكتوبة تحظى بنظرة إنتقادية.

فعند ذكر معايير مثل: الأكثر فاعلية وموثوقية»، وسيلة الإعلام التي تتوجه إلى أكثر عدد من الجمهور»، التي تأتي بالإضافة»، وأيضاً «من العادات الإستهلاكية» فإن الصحافة المكتوبة هي الأقل ذكراً من المستجوبين.

في المقابل، 59% يظنون أنه «وقع تجاوزها» حيث «يمكن الإستغناء عنها».

والأخطر من ذلك، أن إنعدام الثقة. بتعمق إذا ما حصرنا التحليل في المستجوبين الذين يقرأون الصحف» فأقل من واحد على اثنين يعتقد بأن هذه الوسيلة تتوجه إلى عموم الجمهور وواحد على ستة يرون بأنها «وسيلة وقع تجاوزها» ويمكن الإستغناء».

بالتالي فالיום كثير من الأشخاص استغنوا عن قراءة الصحف: فخلال الشهرين اللذين سبق إجراء هذا التحقيق 21% من المستجوبين قرأوا صحيفة لكن 18% قرأوا صحيفة مرة في الأسبوع و 5% فقط يطالعون الصحف يومياً.

معطيات مهمة أفرزها هذا التحقيق: قراءة الصحف بقيت مرتبطة بجنس القارئ ( 11% نساء و 31% رجال)،

وبالشريحة العمرية ( 5% بين 18 و 29 سنة و 33% فوق 40 سنة) ولكن ربما تهم أقل عدداً من المتقنين مما كنا نعتقد (54% من المتحصّلين على شهادة جامعية، 12% فقط من المستويين الإبتدائي والثانوي يقرأون الصحف و 14% من المتحصّلين على شهادة تكوين مهني).

106 هنا أيضاً يمكن أن تصل هذه النسبة إلى واحد على اثنين إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأشخاص الذين لا يصرّحون بذلك مباشرة. وإذا قارنا ذلك بمعطيات وقع جمعها سنة 2014 يجب أن نذكر بأن نسبة الأشخاص الذين يعتقدون أن الصحفيين مستقلين عن السلطة السياسية ترتفع بـ 6 إلى 10 نقاط عندما يتعلق الأمر بالسلطة الاقتصادية

من بين الأشخاص الذين لا يقرؤون الصحف، بيّن التحقيق أنّ 57 % لم يقرأوا في حياتهم جريدة و 22 % كانت يمتلكون هذه العادة لكن استغنوا عنها. وبالإستناد إلى عدد السكان في تونس، فإنّ الصحف فقدت ما لا يقلّ عن 2 مليون ونصف من عدد قراءها.

وبالنسبة للقراء، فإنّ عادة القراءة تبدأ ما بين 15 و 20 سنة (33 %) أو بعد 25 سنة (27 %).

واعترف 20 % من المستجوبين بأنهم «يقرؤون أقل ممّا سبق» و 11 % أفادوا أنهم يطالعون «أكثر». هذه القراءة تهمّ بالخصوص صحيفة يومية ( 76 %)، أسبوعية (30 %) أو مجلة 9 %. وبالنسبة لقراءة العدد كاملا، فهي في حدود 26 % أهمّ ما جاء في العدد (44 %). وبالنسبة لقراء الصحف اليومية، فإنّ 84 % يعتمدون النسخة الورقية مقابل 74 % بالنسبة للأسبوعيات.

وبصفة عامة، 4 % فقط من التونسيين يقرأون الصحافة المكتوبة على الأتترنت بالاعتماد بالأساس على الهواتف الذكيّة و 1 % يقرأونها حصرياً على الأتترنت.

**مسلك تأمل 28** إنّ وضع عدد هام من الصحف والمجلات في المؤسسات التربوية والجامعية على ذمة التلاميذ والطلبة من شأنه أن يعيد بناء الصلة مع هذه الشريحة الهامة التي يبدو أنها فقدت تماما عادة قراءة الصحف وفي هذا السياق فإنه بالإمكان التفكير في بعث موزعات آليّة للصحف في محطات النقل أو في الجامعات قصد التأقلم مع المتطلبات الجديدة لحياة القارئ.

وبينت الإستجابات، أن 3/2 قراء الصحافة في نسختها الورقية قاموا بشرائها. بينما حصل عليها الثلث المتبقى أو اقتراضها أو تصفحها مجانا. هذه النسخة الورقية التي في أغلب الأحيان تقرأ في الفترة الصباحية، تنتقل من قارئ إلى آخر. حسب التحقيق الميداني، فإنّ ثلث النسخ الورقية يقع قرائتها بمعدّل 4 إلى 5 أشخاص لكلّ نسخة، ويعدّ الكشك أهمّ مكان لإقتناء الصحف (83 %) والحمّاص (61 %) والمغازات الكبرى (25 %)، لكن مستهلكا من جملة ستة عبر عن صعوبة الحصول على صحيفته في «بعض الأحيان» أو «غالبا» و 26 % صرّحوا بأنهم يقرأون بصفة أقل ممّا كانوا عليه منذ سنة.

ويبقى معيار القرب في المواضيع المتداولة في الصحف من أهمّ الأسباب التي تدفع القراء لإختيار صحيفتهم ( 83,5 % من قراء اليوميات يحسون بقربهم من المواضيع والكلمات التي يقع استعمالها، هذه النسبة تبقى أقلّ بالنسبة للمجلات) لكن 31 % من القراء صرّحوا بأنّ الجرائد لا تقدّم إضافة أو عناصر جديدة بالمقارنة مع بقية وسائل الإعلام. كما يمتلك هؤلاء القراء معلومات محدودة عن تنافسية هذه الصحف كلّ مستجوب يذكر في المعدّل وبصفة عفوية أسماء 3,9 صحيفة يومية و 3,8 أسبوعية. ويفضل بعض قراء اليوميات ثلاث صفحات السياسة، الرياضة والثقافية وتأتي الرياضة في المقدّمة في الشريحة العمرية أقلّ من 40 سنة. بينما تعوّض الصفحة الإقتصادية الثقافية في الأسبوعيات فتأتي في المرتبة الثالثة.

## ضرورة بحث تعاونيات: مثال إصلاح التوزيع

ومن مفارقات الأزمة التي يعيشها القطاع هو عودة التعاونيات. ففي مناخ يتسم بتقلص الطلب، إحداث شبكة تعاون حول استراتيجيات معينة أصبح ضرورة عاجلة وكانت مشكلة التوزيع هي الدفاع وراء إحياء تجربة التعاونيات التي وقع اعتمادها في التسعينات مع « ديسبراس » La Dispress.

في تلك الفترة، وبالتحديد في سبتمبر 1989، كانت تلك المغامرة تسير من قبل السلطات العمومية بهدف تقاسم التكاليف وقد تقاسمت سنيب لابراس وأهم ناشرين (باستثناء دار الصباح) ألا وهما دار العمل ودار الأنوار، 85 % من رأس مال هذه التعاونية. البقية وقع تقسيمها بين شركة لتوزيع الصحف والمجلات المستوردة (La Sotupresse بـ 10 %)، وأهم موزع للصحف (الدعاع لتوزيع الصحف<sup>107</sup> بـ 2 %، مطبعة (شركة فنّ الطباعة والنشر والصحافة بـ 1 %)، دار الجيل الجديد ( 1 %) وبعض المساهمين بنسب ضئيلة وقد أطلق عليها إسم ديسبراس « Dispress ».

للتذكير فإنه منذ وضع حدّ للإحتكار الذي تفرضه الشركة التونسية للتوزيع (1971)، تخلّت الدولة عن توزيع الصحف واختارت التوجه إلى القطاع الخاص ( الشركة الإفريقية للكتب والصحف ومؤسسات بن عبد الله اللذان سيؤسسان في ما بعد La sotupress في 1975 ) وإعطاء مساعدات مباشرة على شكل رخص سيارات أجرة مع منحهم حرية نقل المسافرين لتحقيق مداخيل إضافية. وقد وقع وضع حدّ لهذا التوجه سنة 1992 عندما وقع اكتشاف سوء استعمال لهذه الحرية الممنوحة.

تمتلك لاديسبراس La Dispress عشرات السيارات لتوزيع الصحف في 9 مدن<sup>108</sup>. وتدير سوتيسبراس La Sotupress ( شركة توزيع الصحف والمجلات الأجنبية ) 600 نقطة بيع في سنة 2011 وتمتلك نظام معلوماتي على غرار شركات توزيع الصحف الباريسية Les NMPP وفي تونس الكبرى يتكفل الموزع بالجملة بعملية توزيع الصحف عن طريقة شبكة مكونة من 150 موزع متعهد<sup>109</sup> يزودون 2000 نقطة بيع. يتقاضى الموزع الأول مستحقاته على شكل عمولة، يقع احتسابها بالرجوع إلى رقم المعاملات (3,5 % بالنسبة لسنيب لابراس) أما الموزع الثاني فيتحصل على نسبة من ثمن بيع الصحيفة ( 20 % في 2012). وقد دفع تأخر صحف الدولة في استخلاص مستحقاتها الغير مسدّدة .

الصحافة الخاصة إلى التنصل من هذه التعاونية ومنع توفر السيولة الكافية للاستثمار : فضّلت دار الانوار سنة 1994 الإنسحاب وفي سنة 2000، ارتفع العجز المالي وتعمّق.

وتزداد الوضعية تأزما ففي نهاية 2006، قدّر مجلس المنافسة أنّ شروط La Sotupress التي تلزم أصحاب أكشاك بيع الصحف بالتزود فقط من عندها يرجع إلى فهم خاطئ من قبل هذه الشركة لشروط المعاملة الحصرية حيث أنها لم تتحصّل على هذا الترخيص من وزارة التجارة وقد ألغت المحكمة الإدارية هذا الإلتزام.

107 شركة مسعود الدعاع الذي توفي في فيفري 2017

108 بنزرت، نابل، سوسة، صفاقس، مدين ، جربة، طبرقة، الكاف، القصرين ونقطة

109 متعهدون

مع بداية 2011 وباندثار دار العمل، وعدم استخلاص ديونها لدى La Dispress، أعلنت سنيب لابراس<sup>110</sup> عن خروجها ووقع تصفية شركة التوزيع في وبعد ثلاث سنوات فقط، أعيد إحياء هذه التجربة. وأطلق إسم «الموزع» على التعاونية الجديدة التي تضم أهم موزر ورق صحف، -المغرب للورق- ( 50 % من رأس المال) وخمس دور نشر عمومية وخاصة ( باستثناء دار الأنوار) إضافة إلى الإتحاد العام التونسي للشغل، الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري باعتبار إصدارهم لصحف. سعت «الموزع» إلى ترشيد شبكة التوزيع وإضفاء بعض المعقولية عليها وذلك بإعداد خارطة مفضلة عن الموزعين ونقاط البيع مع تحيين القائمة (والتي إلى حد اليوم ليست شفافة).

مع تقليص نسبة الجرائد الغير مباعه (حددت هذه النسبة بـ 40 % في العقود مقابل الترفيع في النسبة المتحصّل عليها من ثمن بيع الصحيفة) هذا ويتقاسم القائمون على مسلك التوزيع 25 % من نسبة العمولة.

وقد مكن هذا التوجّه من تحديد المواقع البيضاء في المناطق العمرانية، مثل منوبة التي تفتقر إلى كشك لبيع الصحف إلى حدّ الآن و بالتالي العمل على إدخال عادة شراء الصحف لدى متساكني هذه المناطق.

وتهدف الإستراتيجية المعتمدة من قبل تعاونية «الموزع» إلى إقناع الصحف بالمراهنة على الموزعين بالخصوص فيما يخصّ التصرف في الإشتراكات وذلك بإحداث جيل جديد من الأكشاك<sup>111</sup> متعدّد الخدمات لتدعيم موقع الصحافة المكتوبة ومحاولة كسب سوق توزيع المجلات الأجنبية على حساب La Sotupress، إضافة إلى تقوية التوزيع في الجهات بالإعتماد على أسطول هام ومختصّ.

**مسلك تأمل 29** يجب التفكير جدياً في تقوية التعاونية وذلك قصد تفعيل الدور الأساسي في القطاع التوزيع الذي يمثل العمود الفقري في عملية بيع وترويج الصحف. إن شفافية المعطيات الخاصة بنقاط البيع والأعداد الغير مباعه من الصحف يمكن من تدعيم قطاع التوزيع وهو ما من شأنه أن يعود بالمنفعة على كامل القطاع. وعلاوة على التكلفة المشطة، فإن مسالك التوزيع الحالية تعيق كلّ الجهود المبذولة وتمنع الإستثمارات الثقيلة في القطاع لذلك فإن إعادة النظر في الهيكلة الحالية من شأنه أن يضفي مزيداً من المرودية والمهنية وأن يستقطب مستثمرين.

## وماذا لو كانت الأزمة تتلخص في إعادة التموقع

يؤكد الطيب الزهار أحد أعراف الصحافة المكتوبة أن العمل المشترك يمكن أن يشمل اليوم مجالات أخرى : « مركزية لشراء الورق، الحبر و التجهيزات مواد الطباعة» و « حتى بعث وكالة إعلانات»<sup>112</sup>...

110 في التسعينات كان محمد عز الدين (الرئيس المدير العام لابراس) يرغب في توزيع لابراس مفردة على كامل تراب الجمهورية

111 كشك بالعربية

112 8 نوفمبر، 2015 leaders

ونظرا للموقع الذي تحتله هذه التعاونية فيمكنها أن تلعب دورا جوهريا في المصادقة على نسب القراء، وهي من أهم الإشكاليات التي تواجهها الصحافة المكتوبة في تونس.

في 2014، اقترحت الجمعية التونسية لقياس نسب المشاهدة طريقة « صحيحة شفافة وعادلة» للمصادقة على أرقام التوزيع وضبط السوق وقبل ذلك في 2012، ظهرت محاولة أولى في هذا الصدد لكن 7 عناوين<sup>113</sup> فقط قبلت الإنخراط في هذه العملية.

ولم تنجح هذه التجربة. إذا الحصول على شهادة المصادقة على الأرقام هي الطريقة الوحيدة اليوم للخروج من لعبة المغالطة التي غاصت فيها الصحافة المكتوبة.

**مسلك تأمل 30** إن اعتماد نتائج دراسات جمهور مصادق عليها يعتبر ضرورياً لهيكلة القطاع بعد سنوات من انعدام الرؤية ويجب أن يمثل الإنخراط في هذا التوجه شرطا مسبقا للتمتع بالمنح العمومية الممكنة.

يشير مكتب الإستشارة ومراقبة الحسابات PWC في النسخة الثامنة العشرة من دراسته السنوية العالمية Global Entertainment Media outlook<sup>114</sup> إلى تباطؤ معدّل النمو السنوي لسوق وسائل الإعلام والترفيه ويخلص PWC إلى أن القطاع: « سيواجه تحديّ استراتيجي جديد: تحويل المستهلكين إلى محبين والتصرف بسرعة لتقديم تجارب فريدة للمستعملين، جذابة، بديهية وقابلة للثمين».

اليوم، لا شيء يدلّ على أن مؤسسات الصحافة المكتوبة في تونس مستعدّة لهذا التحول ولا شيء يدلّ أيضا على أن القطاع ليس معرّضا لموجة جديدة من إندثار وموت بعض الصحف هذا بالإضافة إلى غياب معلومات دقيقة عن القطاع.

قد يصدّم ذلك، لكن يجب التحليّ بالأمل بلا شكّ في مستقبل مهنة الصحافة أكثر من الأمل في مستقبل الصحف ما لم تتأقلم هذه الأخيرة مع التحديات الجديدة للقطاع ووجدت حلولا جذرية للمحاولات الداخلية للتصديّ للتغيير.

في الختام يذكّر الباحثون بأن الأزمة ليست حتمية وأنّ الحامل/ الوسيط لا يهيمّ بدرجة أولى، المهمّ هو القيمة المضافة للمعلومة التي يجب أن تهتمّ القارئ، أن تكون آنية، وقع الثبوت من صحتها وخاضعة للمراجعة.

113 صحيفتان مجانيّتان تصدران شهريا (Medic Info et Pharmi Info) و مجلتان شهريّتان (صناعة مطبخ الجنوب و Livret Santé) إضافة إلى Tendance مجلة نصف شهرية مجانية لجال بلخوجة مجلة: Entreprises تحت إدارة نبيل علاني و Keejob.com مجلة شهرية مجانية مختصة في عروض الشغل يسيرها محمد بن سالم، مؤسس شبكة المعلقات MG PLUS

114 وقع إنجاز هذه الدراسة في 54 بلد.

ENI/2014/037-337

برنامج دعم وسائل الإعلام في تونس  
بحث / دراسة  
حول مستقبل الصحافة المكتوبة في تونس

ديسمبر 2018



MEDIANET وكالة الاتصال المشرفة على البرنامج: